E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/AC.51/1994/7
9 August 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الرابعة والثلاثون
١٦-٢٣ أيار/مايو و ٢٩ آب/أغسطس - ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤
البند ٥ (ب) من جدول الأعمال

التنقيحات المقترحة لخطة العمل على نطاق المنظومة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا

تقرير الأمين العام

تنقيح خطة العمل على نطاق المنظومة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا

ملخص

تهدف خطة العمل على نطاق المنظومة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا إلى تأمين إطار دينامي ومرن لاضطلاع منظومة الأمم المتحدة بعمل متسق ومنسق يستهدف مساعدة افريقيا على تحقيق نمو وتنمية مستمرين ومستدامين خلال التسعينات وما بعدها، والإعانة في ايجاد بيئة اقتصادية دولية تؤمن دعما أقوى للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، والمساعدة في إعادة تشكيل الاقتصادات الافريقية، وتقديم العون اللازم لتشجيع توليد العمالة، وتوجيه الدراية الفنية القطاعية التي تملكها أجهزة ووكالات وهيئات الأمم المتحدة إلى الجهود التي تستهدف تعزيز الانتعاش والتنمية في افريقيا، وتقوية الوعي العالمي بالأزمة الاقتصادية التي تجتازها القارة.

ولتنقيح خطة العمل على نطاق المنظومة هدفان. فالهدف الأول هو إقامة رابط أوثق بين خطة العمل على نطاق المنظومة وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، وذلك بجعل خطة العمل على نطاق المنظومة تراعي المستلزمات الجديدة التي انبثقت من استعراض البرنامج الجديد؛ والهدف الثاني هو تحديد القطاعات الرئيسية ذات الأولوية التي ستكون محطة تركيز العمل التعاوني الذي ستقوم به مؤسسات منظومة الأمم المتحدة خلال الفترة المتبقية من خطة

العمل على نطاق المنظومة. ويسعى في التنقيح أيضا إلى تبديد القلق الناجم عن كون مسائل التفاوتات بين الجنسين لم تبرز على نحو كاف في الخطة الأصلية. وهكذا يكون قد أضيف، في الخطة المنقحة، بعد يتعلق بالتفاوتات بين الجنسين، وينطوي على الاعتراف بأنه يلزم، للسير في استراتيجية انمائية أطول مدى، الاعتماد على جميع الموارد البشرية التي تشكل النساء فيها فئة رئيسية.

ويقدم الفصل الثالث تقييما للحالة الاجتماعية - الاقتصادية في افريقيا. وهو يجمل العوامل المختلفة التي تعيق التنمية، ومنها، مثلا، ضعف الهياكل الاقتصادية وعدم تنوعها، وأحوال الأسواق غير المؤاتية، وللظروف الانتكاسية السائدة في البيئة الاقتصادية الدولية، واستمرار النزاعات المدنية والأزمات السياسية في عدد من البلدان الافريقية، والكوارث الطبيعية، ولاسيما الجفاف الحاصل في اثنتين من المناطق الفرعية في القارة.

ويوفر الفصل الرابع الأساس الموضوعي الذي رتبت بالاستناد اليه خطة العمل المنقحة على نطاق المنظومة، كما أنه يبين المجالات الستة ذات الأولوية التي يتوجب ضمنها العمل على تنفيذ الاستراتيجيات المشتركة ومتابعة الأهداف المتشاطرة من خلال اجراءات تعاونية و/أو مشتركة تضطلع بها عدة مؤسسات مشمولة بمنظومة الأمم المتحدة. والمجالات الستة هي تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات؛ والأغذية والزراعة والصناعات القائمة على الزراعة؛ وتنويع الاقتصادات الافريقية؛ وتعبئة الموارد الخارجية والداخلية؛ والنمو والانصاف والتنمية المستدامة؛ والتعاون والتكامل الإقليميان.

ويقدم الفصل الخامس صورة عن الموارد التي تخصصها أجهزة ووكالات وهيئات منظومة الأمم المتحدة. وتبين المعلومات أن مجموع المصروفات التي أجرتها منظومة الأمم المتحدة لصالح افريقيا كانت ٤١٩ ٥ مليون دولار في عام ١٩٩١، و ٤٣٠ ٥ مليون دولار في عام ١٩٩٢، و ٤٥٠ ٥ مليون دولار في عام ١٩٩٣. وقد ازدادت حصة المساعدة التي تقدم على شكل منح، ضمن مجموع المصروفات، من ٤٠ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٤٣ في المائة في عام ١٩٩٣، كما ازدادت حصة القروض التساهلية من ٣٨ إلى ٤٢ في المائة خلال الفترة المدروسة، بينما انخفضت حصة القروض غير التساهلية من ٢٢ إلى ١٥ في المائة. وفي عام ١٩٩١، كانت المساعدة التي تقدم إلى افريقيا على شكل منح تمثل ٥١ في المائة من مجموع المنح الانمائية التي قدمتها منظومة الأمم المتحدة، والتي تبلغ ٢٨٩ ٤ مليون دولار. وقد ازدادت هذه النسبة إلى ٥٣,٥ من اجمالي المنح المقدمة في عام ١٩٩٢، والبالغة ٥٨٠ ٤ مليون دولار. وكانت القروض التساهلية الاجمالية المصروفة خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٣ تبلغ ٠٣٩ ٢ مليون دولار في عام ١٩٩١ و ٠٩٩ ٢ مليون دولار في عام ١٩٩٢ و ٢٦٣ ٢ مليون دولار في عام ١٩٩٣، فتكون الزيادة ١١ في المائة. وخلال الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٣، طرأ هبوط كبير على

القروض الإجمالية التي تعهد بها وصرفها البنك الدولي للإنشاء والتعمير لصالح افريبقيا. ومن جهة أخرى ازدادت، خلال الفترة ذاتها، المبالغ الإجمالية التي تعهدت بها وصرفتها المؤسسة المالية الدولية لصالح افريقيا. ومن المفترض أن الاتجاهات المذكورة أعلاه، المعاينة في تدفقات الموارد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى افريقيا، يمكن أن تستمر خلال عدة سنوات من الآن.

ويعرض الفصل السادس أساليب التعاون والتنسيق التي ستستخدمها منظومة الأمم المتحدة، في إطار تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة، لترويج النهج التعاوني وموصلة تعزيزه. وسيكون الأسلوب الرئيسي هو نهج الوكالة الرائدة، الذي ستعين بمقتضاه، لكل مجال ذي أولوية، وكالة رائدة تنسق أعمال منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال بالذات، وتقدم في كل سنة تقرير حالة عن الموضوع المختار.

ويتناول الفصل النهائي استعراض ورصد تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة، ولن يُكتفى فيه بدعوة وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة الى أن تقدم الى هيئاتها الادارية تقارير منفصلة وفقا للترتيبات المكرسة لديها، وإنما سيقام رابط أوثق بين رصد خطة العمل على نطاق المنظومة والبرنامج الجديد.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- مقدمة	١ - ٤	٥
	ألف - معلومات أساسية	١ - ٣	٥
	باء - الأهداف	٤	٥
ثانيا	- التوجه العام واعتبارات السياسة العامة	٥ - ٩	٥
	ألف - اعتبارات السياسة العامة	٥ - ٦	٥
	باء - الاستراتيجية العامة	٧	٦
	جيم - التفاوتات بين الجنسين كبعد من أبعاد التنمية	٨ - ٩	٦
ثالثا	- حالة افريقيا الاجتماعية - الاقتصادية والتحديات التي تواجهها	١٠ - ١٧	٧
رابعا	- البرامج والأنشطة ذات الأولوية	١٨ - ١٩٣	٨
	ألف - نظرة عامة	١٨ - ٢١	٨
	باء - المجالات ذات الأولوية	٢٢ - ١٩٣	٩
خامسا	- توزيع الموارد واستخدامها الفعال	١٩٤ - ٢٠٢	٥٩
سادسا	- التنسيق	٢٠٣ - ٢٠٤	٦٣
سابعا	- استعراض ورصد تنفيذ الخطة على نطاق المنظومة	٢٠٥ - ٢٠٧	٦٤

أولا - مقدمة

ألف - معلومات أساسية

١ - إن إحدى الفوائد المستقاة من تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا[١] هي الإدراك بأنه يلزم أن تعمل وكالات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها معا على نحو أفضل. ومن الأهداف الهامة في مجال تعزيز التنسيق في منظومة الأمم المتحدة، البناء على خبرة برنامج العمل من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا وتحسينها.

٢ - وقد أوصت لجنة البرنامج والتنسيق، في دورتها الثانية والثلاثين، بتوضيح الصلة بين خطة العمل على نطاق المنظومة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا[٢]، من جهة، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات[٣]، من جهة ثانية.

٣ - وأدى الربط بين الخطة على نطاق المنظومة والبرنامج الجديد، في بادئ الأمر، إلى اعتماد إطار زمني للخطة، يضم سنة ٢٠٠٠، وهو نفس ما اعتمد بالنسبة للبرنامج الجديد. ثانيا، حدا هذا الربط بلجنة البرنامج والتنسيق أن تقرر أن الخطة سوف تستكمل بعد إنجاز الاستعراض الأولي واستعراض منتصف المدة والاستعراض النهائي للبرنامج الجديد، في الأعوام ١٩٩٤ و ١٩٩٧ و ٢٠٠١[٤].

باء - الأهداف

٤ - الغرض من التنقيح الأول لخطة العمل على نطاق المنظومة هو، من حيث الأساس، أن تظهر فيه الواجبات الجديدة التي انبثقت عن الاستعراض الأولي للبرنامج الجديد. وهو يهدف، ثانيا، إلى المضي بالخطة الأولية خطوة إلى الأمام. وليس الغرض عرض نظرة شاملة لأنشطة منظمات الأمم المتحدة، بل تحديد القطاعات ذات الأولوية الأساسية التي ستكون محط إجراءات التعاون في إطار منظومة الأمم المتحدة.

ثانيا - التوجه العام واعتبارات السياسة العامة

ألف - اعتبارات السياسة العامة

٥ - هذا النهج، الهادف إلى تحديد القطاعات ذات الأولوية والمشتق من قراري الجمعية العامة ١٥١/٤٦، المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ والذي وضع به البرنامج الجديد، و ٢١٤/٤٨، المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ والذي اعتمد عقب الاستعراض الأولي للبرنامج الجديد، يتمشى مع التصميم الأولي للخطة

على نطاق المنظومة، الذي يقصد به توفير إطار حركي ومرن كي تتخذ منظومة الأمم المتحدة إجراءات منسجمة ومنسقة.

٦ - وتدمج خطة العمل المنقحة على نطاق المنظومة عناصر البرنامج الجديد ذات الأولوية، وتشكل أساس عمل منسق على نطاق المنظومة. والمقصود منها هو الحفز على إجراء مشاورات مثمرة مع شركاء افريقيا في مجال التنمية، والتشجيع على زيادة حشد الموارد المالية والاستفادة على نحو فعال من هذه الموارد من أجل التنمية الافريقية.

باء - الاستراتيجية العامة

٧ - تتمحور خطة العمل على نطاق المنظومة حول نهج شامل للتنمية المستدامة، تدمج فيه معايير الكفاءة والإنصاف والاستدامة، بدقة، ضمن إطار متسق وقابل للتنفيذ. وفي هذا النهج، تعني الكفاءة الاستعمال الأمثل للموارد الوطنية، ويستدعي الإنصاف تخفيف الفقر والعمل بتدابير ترمي إلى تنمية الموارد البشرية، وتهدف الاستدامة إلى حفظ القاعدة الهشة من الموارد الطبيعية كي تستعملها الأجيال الحالية والمقبلة.

جيم - التفاوتات بين الجنسين كبعد من أبعاد التنمية

٨ - على الرغم من وجود اعتراف واسع النطاق الآن بأن المرأة الافريقية تؤدي دورا هاما في نمو المنطقة وتنميتها، لا يدمج هذا الاعتراف دوما للسياسات والخطط الإنمائية. وبالتالي فإن برامج التنمية لا تعكس بما فيه الكفاية الأعمال الانتاجية والتناسلية الفعلية التي تقوم بها المرأة، كما لا تعكس إمكانيات إسهام المرأة في التنمية الافريقية.

٩ - ومن المهم، لمعالجة عدم الاهتمام الشائع بالمسائل المتعلقة بالتفاوتات بين الجنسين ولكفالة التنفيذ الفعال للخطة على نطاق المنظومة، التأكيد على أن مشكلة مشاركة المرأة ينبغي ألا تفهم فقط بأنها مسألة تتعلق بالكفاءة. والحقيقة أن التنمية الأكثر استدامة تتطلب اعتمادا شاملا على جميع الموارد البشرية، التي تشكل المرأة منها فئة رئيسية. والنهج المتعلق بالتفاوتات بين الجنسين هام لأنه يتجاوز مجرد مسألة الكفاءة وزيادة انتاج الفرد، إمرأة كان أو رجلا، ليمس رفاه المجتمع ككل.

ثالثا - حالة افريقيا الاجتماعية - الاقتصادية والتحديات التي تواجهها

١٠ - دخلت البلدان الافريقية عقد التسعينات وهي تمر بأزمة متعددة الجوانب في مجالات رئيسية كالأمن الغذائي، والسكان، والإسكان، والصحة العامة، والتعليم، والطاقة، والانتاج الصناعي، والتجارة، والديون، والبيئة. وخلال السنوات الأولى من هذا العقد، ازداد وسطي الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة ككل بنسبة ١,٥ في المائة. ولا تكاد تبلغ هذه النسبة نصف معدل نمو السكان في المنطقة، مما يعزز حدوث تدهور في دخل الفرد ومزيد من التدهور نحو حالة الفقر.

١١ - أما حالة قطاع الأغذية والزراعة، وهو العمود الفقري لاقتصادات معظم البلدان الافريقية، فلم يطرأ عليها تحسن ملحوظ. ولم يستعد قطاع الزراعة سوى قدر متواضع من الانتعاش في عام ١٩٩٣، على الرغم من تحسن ظروف الطقس في عدة بلدان، مع العلم أن ظروف الجفاف استمرت في مناطق المغرب العربي الفرعية. غير أن انتاج الأغذية ظل مدعاة للقلق نظرا لأن بعض أكثر مجالات المساعدة والإغاثة الطارئة أهمية في عام ١٩٩٣ اشتملت على تقديم المساعدة الغذائية للتخفيف من معاناة السكان في المناطق المتأثرة بالمنازعات؛ وارتفاع مستوى توزيع الأغذية في حالات الطوارئ؛ وتقديم الدعم لعمليات مكافحة الجراد الصحراوي. وأما مستوى توافر السلع الغذائية الرئيسية فقد ركد حيثما لم يتقهقر.

١٢ - والعوامل الرئيسية الأربعة المسؤولة عن ضعف الأداء الاقتصادي في افريقيا، والتي ظلت في عام ١٩٩٣ تشكل عاملا على إضعاف النمو، هي استمرار المنازعات المدنية والأزمات السياسية في بعض البلدان الافريقية؛ والكوارث الطبيعية، لا سيما الجفاف في منطقتين فرعيتين؛ وضعف الهياكل الاقتصادية وعدم تنوعها؛ والبيئة الاقتصادية الدولية، التي تميزت بأسواق غير مؤاتية وظروف انتكاسية في كثير من البلدان المصنعة.

١٣ - أما تصدير السلع الأساسية من افريقيا جنوب الصحراء الكبرى فقد تدهور بنسبة تكاد تصل إلى ١٥ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢، ولم تكد قيمة الصادرات في عام ١٩٩٢ تتجاوز مستوى عام ١٩٩٠ الذي بلغت فيه حوالي ٨٠ بليون دولار. وعلى خلاف ذلك، ازدادت الواردات من ٧٧ بليون دولار في عام ١٩٩٠ لتصل إلى ٨٣ بليون دولار في عام ١٩٩٢، وهي حالة أمعنت في زيادة العجز في الحساب الجاري، المقدر بما يقارب ١٠ بلايين دولار في عام ١٩٩٢. وقد أدى تضافر الآثار الناجمة عن هبوط أسعار السلع الأساسية وافتقاد المنتجات الافريقية لقدرة المزاحمة إلى مزيد من التناقص في حصة افريقيا ضمن التجارة العالمية: من ٢,٤ في المائة خلال السنوات الأخيرة إلى ١,٤ في المائة في عام ١٩٩٠. ويضاف إلى ذلك أنه، بالرغم من المبادرات الحميدة التي اتخذت، ظلت الديون الخارجية مثارا لقلق بالغ، إذ بلغ الرصيد الواقع على

افريقيا من هذه الديون ٢٨٥ بليون دولار في عام ١٩٩٣، حسب تقديرات اللجنة الاقتصادية لافريقيا، وقاربت نسبة خدمة الديون إلى الصادرات ٢٤ في المائة.

١٤ - ومع أن الحالة الاقتصادية العامة لا تزال مصدر قلق، فالبلدان الافريقية ليست جميعها في حالة تدهور، إذ أن التقرير الاقتصادي عن افريقيا لعام ١٩٩٢، الذي أعدته اللجنة الاقتصادية لافريقيا[٥]، يفيد بأن هناك ١٧ بلدا حققت، في عام ١٩٩٢، إداء في النمو فاقت به المعدل السنوي المتوسط للنمو السكاني، أي أنها حققت زيادة في متوسط الدخل الفردي. والأهم من ذلك أن خمسة من هذه البلدان حققت هدف النمو المحدد في البرنامج الجديد، أي ٦ في المائة.

١٥ - ومن جهة أخرى، اتخذت عدة بلدان افريقية خطوات ملموسة باتجاه صوغ وتنفيذ إصلاحات في السياسات المحلية تستهدف إعادة تأهيل وتنشيط اقتصاداتها. وبوجه التحديد، انطلقت غالبية البلدان الافريقية في تدابير بعيدة المطال تتناول إجراء تعديلات في أسعار الصرف، وتأمين الانضباط في الميزانية، والاصلاح الضريبي، وانتهاج سياسات للتسعير غايتها إيجاد الظروف اللازمة لتحقيق النمو المستديم.

١٦ - ومن الاتجاهات الأخرى التي ظهرت على الصعيد الإقليمي دخول معاهدة أبوجا، المنشئة للاتحاد الاقتصادي الافريقي[٦]، والداعية إلى الاضطلاع الفوري بتعزيز وترقية الجماعات الاقتصادية دون الإقليمية الموجودة الآن، حيز النفاذ، والمبادرات التي أفضت، بالتدريج، إلى إنشاء اتحاد اقتصاد افريقي. وعلى الصعيد الدولي، كان المؤتمر الدولي المعني بالتنمية في افريقيا من المبادرات الرئيسية التي ساهمت في زيادة تشديد الالتزام الدولي بالتنمية في افريقيا.

١٧ - ومن أهم المسائل والتحديات الحاسمة التي تواجهها البلدان الافريقية: الضغط السكاني، والتدهور البيئي، والفقر، وضعف قاعدة الموارد البشرية، والتفاوتات بين الجنسين، والافتقار إلى الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي التغذوي، والمشاغل الصحية، وتنويع الاقتصادات الافريقية، والكوارث الطبيعية، وعبء الديون الخارجية، وعدم كفاية الموارد المالية الخارجية والداخلية اللازمة للتنمية والتكامل الإقليمي.

رابعا - البرامج والأنشطة ذات الأولوية

ألف - نظرة عامة

١٨ - وفرت الخطة الأولية على نطاق المنظومة[٢]، التي اعتمدت في عام ١٩٩٢، نظرة عامة على أنشطة وكالات الأمم المتحدة وبرامجها في مجال تقديم الدعم لافريقيا. ولذلك فإن التنقيح الحالي للخطة على نطاق المنظومة لن يهدف إلى إلقاء نظرة عامة على أعمال فرادى المنظمات، وإنما هدفه التقريب بين مؤسسات

منظومة الأمم المتحدة لتحقيق عمل منسق في المجالات ذات الأولوية المشمولة ببرامج الدعم التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

١٩ - وبناء على أحدث تقييم لحالة افريقيا الاجتماعية - الاقتصادية وللمسائل والتحديات الخطيرة التي تواجهها هذه القارة، ومراعاة لتوجيهات الهيئات الحكومية الدولية، ستحدد الخطة المنقحة على نطاق المنظومة المجالات الهامة ذات الأولوية التي يمكن فيها اتباع استراتيجيات وأهداف مشتركة من خلال إجراءات تعاونية أو مشتركة تتخذها عدة أجهزة ومؤسسات وهيئات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. ولا توجد أولوية ضمنية في تسلسل مجالات الأنشطة المحددة في الخطة المنقحة. والفكرة هي أنه إذا أمكن التقاء وتزامن الإجراءات المتعلقة بهذه الأولويات، فستزداد الفائدة بالنسبة لفرادى البلدان.

٢٠ - واعترفا بالدور الدينامي والمتنوع للمرأة بوصفها عنصرا فاعلا في التنمية على جميع المستويات، تشمل الخطة المنقحة، فيما تشمله، دور المرأة في القطاعات الرئيسية، كالانتاج الزراعي وتنمية الموارد البشرية وبناء القدرات، كما أنها تعامل دور المرأة على أنه جزء من التيار الرئيسي لعملية التنمية.

٢١ - وهناك اعتبار أساسي آخر في الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا هو الترويج لثقافة تفضي إلى السلم والاستقرار والتنمية المستدامة داخل البلدان الافريقية وفيما بينها.

باء - المجالات ذات الأولوية

٢٢ - لقد رتبت خطة العمل على نطاق المنظومة حول ستة مجالات ذات أولوية هي تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات؛ والأغذية والزراعة والصناعات القائمة على الزراعة؛ وتنويع الاقتصادات الافريقية؛ وتعبئة الموارد المالية الخارجية والداخلية؛ والنمو والإنصاف والتنمية المستدامة؛ والتعاون والتكامل الإقليميان.

٢٣ - ويعالج كل مجال ذي أولوية وفقا للهيكل التالي:

(أ) المشاكل المطروحة؛

(ب) الغايات والأهداف؛

(ج) الاستراتيجيات المقترحة؛

(د) برامج الدعم التي تضطلع بها الأمم المتحدة؛

(هـ) عوامل التمكين على الصعيد الإقليمي الافريقي؛

(و) مستوى الموارد المطلوبة والمتاحة.

١ - تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات

٢٤ - توجه برامج الدعم التي تضطلع بها منظومة الأمم في هذا المجال الى تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة من ناحية تحسين نوعية العيش: سياسات سكانية أفضل، وصحة أفضل، وتعليم أفضل، واحترام حقوق الإنسان، والديمقراطية، وترشيد استخدام الموارد عن طريق تطبيق التطورات الحديثة في مجال العلم والتكنولوجيا، والالتزام بمبادئ السلم. وبالنسبة لهذا المجال، ستعمل اليونسكو بوصفها وكالة رائدة، وتشمل المنظمات المتعاونة والمنظمات المشار اليها أدناه:

(أ) السياسات السكانية (صندوق الأمم المتحدة للسكان، وإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والبنك الدولي، واللجنة الاقتصادية لافريقيا، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو))؛

(ب) المشاركة الشعبية، لاسيما في التنمية الريفية (اللجنة الاقتصادية لافريقيا، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والفاو، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)؛

(ج) الصحة ومراقبة الأمراض الرئيسية، كفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز) والسل والملاريا (منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونسكو)؛

(د) تعزيز المرأة بوصفها فاعلة في التنمية على جميع المستويات (اليونسكو، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، واللجنة الاقتصادية لافريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والموئل)؛

(هـ) التعليم الأساسي، لاسيما للشباب والنساء (مع تركيز على إحداث الوظائف) (اليونسكو، واليونيسيف، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي)؛

(و) تنمية تنظيم المشاريع، والإدارة، والتدريب، والمهارات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية، وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، واللجنة الاقتصادية لافريقيا)؛

(ز) التعليم العالي ومشاكل البحوث (اليونسكو، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، واللجنة الاقتصادية لافريقيا)؛

(ح) القدرة الادارية للتنمية (اليونسكو، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، واللجنة الاقتصادية لافريقيا).

(أ) السياسات السكانية

المشاكل المطروحة

٢٥ - يتزايد سكان افريقيا بمعدلات أسرع من مثيلاتها في أي منطقة أخرى في العالم. ويعيق النمو السكاني المطرد جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية بطرق كثيرة ذات شأن. وبالإضافة الى ذلك، تتسم معدلات الخصوبة بأنها عالية جدا، كما أن استخدام موانع الحمل متدن. ولا تزال معدلات وفيات الرضع والأطفال والأمهات عالية.

الغايات والأهداف

٢٦ - ووفقا لإعلان داكار/نفور بشأن السكان والأسرة والتنمية المستدامة[٧]، تتمثل غايات وأهداف البرنامج في خفض معدل النمو السكاني وتقليل مستويات الخصوبة وكذلك معدلات وفيات الرضع والأطفال والأمهات. وثمة هدف آخر يتمثل في السعي الى إعطاء أولوية أعلى للمسائل السكانية بوصفها جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

الاستراتيجيات المقترحة

٢٧ - ستتبع الاستراتيجيات التالية لدعم الغايات والأهداف المذكورة أعلاه: (أ) إدماج السياسات والبرامج السكانية وشواغل الأسرة في الاستراتيجيات والخطط الانمائية؛ (ب) تهيئة بيئة اقتصادية اجتماعية تكفل وضع سياسات فعالة للخصوبة وإدامة الإرادة السياسية لتنفيذ تلك السياسات؛ (ج) توفير المرافق والموارد حتى يتمكن الزوجان والأفراد من تحديد حجم أسرهم على نحو أفضل.

برامج الدعم التي تضطلع بها الأمم المتحدة

٢٨ - ستظل برامج الدعم التي تضطلع بها الأمم المتحدة تزكي الوعي بالمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمشاكل السكانية الوطنية والدولية والاستراتيجيات التي يمكن اتباعها لمعالجة القضايا السكانية وفقا لخطط كل بلد وأولوياته. وستركز البرامج أيضا على تعزيز قدرة البلدان على الاضطلاع بالبرامج والسياسات السكانية وإدارتها وإدماجها في البرامج الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(ب) المشاركة الشعبية، لاسيما في التنمية

المشاكل المطروحة

٢٩ - ازداد عدد الفقراء المعوزين في افريقيا كثيرا في السنوات الأخيرة، مما يزيد على ٢٠٠ مليون في عام ١٩٨٨ الى ٣٠٠ مليون في عام ١٩٩٠، أي ما يشكل أكثر من ٦٠ في المائة من سكان المناطق الريفية في افريقيا. ويجب أن يحتل الرفاه البشري وزيادة القدرات البشرية جوهر عملية التنمية، بما في ذلك إشباع الاحتياجات الأساسية من الأمن والتغذية والتعليم والصحة والمأوى، الى جانب تسهيل الحصول على

فرص زيادة القدرة الإبداعية، والعمالة، والمشاركة في الحياة المجتمعية، والقدرة على التأثير على القرارات التي تؤثر في حياة الأفراد.

الغايات والأهداف

٣٠ - يتمثل الهدف الأساسي للمشاركة الشعبية في تمكين الناس من الشروع في العمل وتنفيذ التدابير المتعلقة بالسياسات والأنشطة التنفيذية للتنمية القائمة على الاعتماد على الذات من أجل اكتساب القدرة على إحداث وإدارة التغيير في المجتمع، وتعزيز التنمية المستدامة، وخاصة في المناطق الريفية، والحد من الفقر، وتلبية الاحتياجات الأساسية، والقضاء على الجوع وسوء التغذية.

الاستراتيجيات المقترحة

٣١ - ستتضمن استراتيجيات المشاركة ما يلي، لتحقيق الهدف أعلاه (أ) استراتيجيات للتنمية البشرية المستدامة؛ و (ب) نهجا شاملا متعدد القطاعات للتنمية المستدامة؛ و (ج) استراتيجيات للتمكين؛ و (د) عملية ديمقراطية تقترن بجودة الحكم؛ و (هـ) إضفاء الطابع اللامركزي على صنع القرارات. وستستلزم هذه الاستراتيجيات إعادة توجيه الموارد للوفاء، في المقام الأول، بالاحتياجات الحرجة للناس وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية. وستشدد أيضا على ضرورة الاعتماد على الذات وتمكن الناس من تحديد اتجاه البرامج الانمائية ومحتواها ومن تعزيز الانتاج والانتاجية.

برامج الدعم التي تضطلع بها الأمم المتحدة

٣٢ - إن عناصر برامج فترات السنتين والخطط المتوسطة الأجل لمختلف مؤسسات الأمم المتحدة فيما يتعلق بافريقيا، ولاسيما الفاو والموئل واليونيسيف ومنظمة العمل الدولية واليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الصحة العالمية، تشكل أساسا لبرامج الدعم الحالية التي تضطلع بها الأمم المتحدة لصالح المشاركة الشعبية في افريقيا. وتجدر الإشارة الى أن العقد الثاني للتنمية الصناعية في افريقيا والعقد الثاني للنقل والاتصالات في افريقيا هما برنامجان محددان يتصلان مباشرة بالمشاركة الشعبية.

عوامل التمكين على الصعيد الاقليمي الافريقي

٣٣ - تتمثل المشاركة الشعبية، من حيث الجوهر، في تمكين الناس من المشاركة على نحو فعال في إقامة الهياكل ووضع وتنفيذ السياسات والبرامج التي تخدم مصالح الجميع. ولذلك، فلا بد من توسيع نطاق العملية السياسية لاستيعاب حرية الرأي واحتمال الخلافات وقبول توافق الآراء بشأن القضايا وكذلك كفالة المشاركة الفعالة للشعب وتنظيماته ورابطاته. ويستلزم ذلك اتخاذ اجراءات من جانب الجميع، وأولا وقبل كل شيء، من جانب الشعب نفسه، ومن الضروري بالمثل أن تقوم الدول باتخاذ اجراءات بشأن تهيئة الأحوال اللازمة لهذا التمكين وتيسير المشاركة الشعبية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وتشمل عوامل التمكين الأخرى (أ) توفر مناخ مؤات للتحول الاقتصادي والسياسي في افريقيا عن طريق إصلاح القطاع العام والتخصيص والتعددية السياسية لإفساح المجال للمنظمات الشعبية التي تعترف بها الحكومات الافريقية وتقيمها

بوصفها شريكا في عملية التنمية؛ و (ب) الرابطات المجتمعية التقليدية الثرية، كرابطات التنمية القروية، ورابطات إدارة الأراضي، وتنظيمات المزارعين، والتعاونيات، ومؤسسات التأمين التكاملي، والجماعات القروية، التي تشكل شريكا فعليا ومحتملا لتأمين مشاركة الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة على مستوى المجتمع المحلي. فقد اتخذت هذه الرابطات تقليديا، في بعض المناطق، اجراءات لإدارة الموارد والتصدي لمحن شديدة الوطأة كالمجاعة والحرب والجفاف؛ و (ج) تعبئة المجتمع المدني لإجراء حوار مع الحكومات بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

(ج) الصحة ومراقبة الأمراض الرئيسية

المشاكل المطروحة

٣٤ - إن الحالة الصحية السيئة لمئات الملايين من الأشخاص في افريقيا لا تثقل كاهل الأفراد والأسر فحسب، بل أيضا تعيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية والبلدان فرادى والقارة بأسرها - وتبين المؤشرات الصحية المتاحة أن هناك اختلافات في الحالة الصحية فيما بين البلدان والفئات السكانية داخل بلدان المنطقة.

٣٥ - وبوجه عام، يتسنى لسكان المناطق الحضرية الوصول الى الخدمات الصحية على نحو أيسر مما يتسنى لسكان المناطق الريفية. كما أن عدم ملاءمة كمية ونوعية الخدمات الطبية تتفاقم بالافتقار الى الأدوية الأساسية بسبب النقص في العملات الأجنبية وتخفيض الميزانيات بوجه عام الى جانب عدم كفاءة تحصيص الموارد، ولاسيما على مستوى المقاطعات.

٣٦ - وترجع الأسباب الرئيسية لاعتلال الصحة والوفيات المبكرة في البلدان الافريقية الى انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض المنقولة بالماء؛ والأمراض التي تفتك بالأطفال كإصابات الجهاز التنفسي الحادة وأمراض الإسهال والحصبة؛ والأمراض الطفيلية؛ وسوء التغذية؛ والأمراض غير المعدية كالسرطان والأمراض الوعائية القلبية؛ والوفيات أثناء الولادة؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل، الذي يتفاقم، فيما يبدو، بحالة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتتسم الحالة فيما يتعلق بنقص المناعة البشرية/الإيدز بأنها حرجة بوجه خاص - فبحلول عام ١٩٩٣، أصيب به ما يقدر عددهم بحوالي ٧ ملايين من الافريقيين. ويؤثر هذا الوباء في أشخاص يتولون مسؤولية إعالة أطفال وكبار في السن وأفراد أسر ممتدة، واذا لم يوقف هذا الوباء، فمن المحتمل أن يؤدي الى القضاء على قطاع بالغ الأهمية من القوى العاملة، وتقليل قدرة القطاع العام على الحكم، والإضرار بكل قطاعات الاقتصاد.

الغايات والأهداف

٣٧ - سيظل بلوغ هدف الصحة للجميع هو الهدف العام لبلدان المنطقة على الرغم من أنه مهمة هائلة في ضوء الحالة الصحية السائدة ونظرا للاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي يعاني منها عدد من البلدان الافريقية.

الاستراتيجيات المقترحة

٣٨ - ستشكل النهج الأساسية للسياسات العامة إطارا لاستراتيجية العمل. فبالنسبة للبلدان الافريقية جنوب الصحراء الكبرى، سينصب التركيز في مجال السياسة على تعزيز النظم الصحية على مستوى المقاطعات كوسيلة لتنفيذ نهج الرعاية الصحية الأولية من خلال اشراك المجتمعات المحلية؛ أما في حالة بلدان شمال افريقيا وقليل من بلدان شرق افريقيا التي تشكل فيها نسبة الوصول الى الرعاية الصحية حوالي ٨٠ في المائة، فستكون السياسة المفضلة هي توفير النهج الأساسي لتعزيز الصحة والوقاية من الأمراض، القائم على أساس تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات/نوعية العيش.

برامج الدعم التي تضطلع بها الأمم المتحدة

٣٩ - إن جميع قطاعات الأنشطة تمس الحالة الصحية وتؤثر فيها من الناحية العملية. ولذلك، يجب إدماج الصحة والتنمية البشرية في السياسات العامة، بدعم من جميع القطاعات، وأن يتسنى لهما الحصول على موارد مالية كافية. وضمن هذا المنظور، ستظل منظمة الصحة العالمية تعمل بشكل وثيق في افريقيا مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة العاملة في هذا القطاع بشأن التعليم من أجل الوقاية من الإيدز، والصحة المدرسية، وإجراء دراسة تعاونية بشأن تحسين الصحة في افريقيا، وسياسات الأغذية والتغذية، وصحة المرأة والطفل، والصحة التناسلية للمرأة، وصحة الأسرة بوجه عام.

عوامل التمكين على الصعيد الاقليمي الافريقي

٤٠ - أقامت منظمة الصحة العالمية تحالفات استراتيجية مع أهم المؤسسات الاقليمية في افريقيا، كمنظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا والمصرف الافريقي للتنمية. وعلى سبيل المثال، سيتم، بناء على طلب منظمة الوحدة الافريقية، وضع خطة عمل تتضمن الجوانب الصحية الرئيسية المتصلة بافريقيا بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا. كما تقوم منظمة الصحة العالمية الآن أيضا بدعم المصرف الافريقي للتنمية في تنقيح ورقة لسياسات المصرف بشأن قطاع الصحة.

(د) تعزيز المرأة بوصفها فاعلة في التنمية على جميع المستويات

المشاكل المطروحة

٤١ - تقوم المرأة في افريقيا بأعمال شاقة، وتعد مواطنة في درجة دنيا، فهي تشكل ٧٠ في المائة من القوى العاملة في مجال انتاج الأغذية في القارة وتضطلع في الوقت نفسه بالمسؤولية الأولية عن جمع الوقود وجلب الماء وإعداد الطعام للأسرة ومهام الإنجاب. كما تقوم، الى جانب البنات الكبيرات، بتوفير الرعاية واتخاذ القرارات فيما يتعلق برفاه الطفل. وتستفيد المرأة بوجه عام من الوظائف ذات المستويات الكبيرة في الأعمال التجارية والحكومة، ولذلك فهي غير مستخدمة على مستوى امكاناتها القيادية الكاملة. وبالتالي، فإن السياسات والبرامج الانمائية كثيرا ما لا تنظر بفعالية في شواغل المرأة.

٤٢ - وينعكس الظلم في حقوق المواطنة في معدلات التسجيل بالمدارس الثانوية التي تحابي الذكور على حساب الإناث بنسبة ثلاثة الى واحدة ونادرا ما تجد المرأة قدرا كافيا من الحماية بموجب القانون الأسري

العرفي والمدون. ففي حين أدخلت تحسينات اسمية على المركز القانوني للمرأة في بعض البلدان، فإن التغيير متأخر كثيرا من الناحية العملية. كما أن تطور القانون العرفي، وخاصة في مجال الوراثة والحصول على الأراضي، يميل الى النيل من حقوق المرأة.

٤٣ - وفي ضوء هذا الوضع، ينبغي تعزيز دور المرأة في التنمية. ولبلوغ ذلك، يجب معالجة مشاكلها، وفتح الفرص أمام قدراتها على نحو أكثر فعالية وتصحيح التحيز المؤسسي ضدها.

الغايات والأهداف

٤٤ - نظرا لما سبق، تتمثل الأهداف الرئيسية في خلق وعي وظيفي بأهمية قضايا المرأة في افريقيا، والقيام بمبادرات للعمل الإيجابي دعما لتعزيز دور المرأة في التنمية، وتحسين بيئة السياسات العامة من أجل معالجة مسائل التفاوتات بين الجنسين، وجعل الاعتبارات المتعلقة بالجنسين عنصرا لا يتجزأ من تخطيط التنمية وبرامجها. وبالاضافة الى ذلك، يتمثل أحد الأهداف الأخرى في السعي الى تحقيق أهداف عام ٢٠٠٠ التي حددت في مؤتمر إدماج المرأة في التنمية، في اجتماعه الرابع المعقود في أبوجا، نيجيريا في الفترة من ٦ الى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩.

الاستراتيجيات المقترحة

٤٥ - ينبغي معالجة عدم المساواة بين الجنسين ابتداء من الطفولة بإيلاء قدر أكبر من الاهتمام لصحة الفتاة وتعليمها، وفي وقت لاحق لمحو أمية المرأة. ومن شأن تحسين فرص الوصول الى المعلومات الأساسية للمحافظة على الصحة، والرعاية الصحية الأولية، وخدمات تنظيم الأسرة، الى تحقيق رعاية ونماء أفضل لأطفال الأجيال القادمة. كما أن الشواغل العملية للصحة والتعليم والتغذية والدخل وتقليل عبء العمل، التي تؤثر في نوعية عيش المرأة والفتاة، يمكن تلبيتها مباشرة بتدخلات تتخذ هيئة مشاريع وبرامج. وتشكل بعض القضايا الاستراتيجية المتصلة بالسياسات والتشريعات والمشاركة وتخصيص الموارد والقيم الاجتماعية والمواقف المجتمعية والصور التي تبثها وسائط الإعلام شروطا ضرورية لإحداث تغيير جوهري وتقدم مستدام، وينبغي معالجتها عن طريق الدعوة والتعبئة الاجتماعية.

٤٦ - وسيكون تمكين المرأة والفتاة جزءا من استراتيجية توضع على نطاق المنظومة. ويتضمن ذلك تزويد الفتيات والنساء بالمعرفة والمعلومات والتدريب فيما يتعلق بالتفاوتات بين الجنسين والمهارات التنظيمية التي تساعدهن على إبراز احتياجاتهن والدفاع عن مصالحهن بقدر أكبر من الفعالية.

٤٧ - وينبغي اتخاذ سلسلة من الاجراءات الايجابية لتسهيل وصول المرأة الى الموارد والعمالة وظروف العمل المناسبة والأسواق والتجارة. ويمكن أن يشمل ذلك استهداف المرأة في مشاريع العمالة وبرامج التدريب العامة، وتقديم قروض الضمانات للمقاولات، وإعادة تقييم الأعمال التقليدية التي تقوم بها المرأة والقطاع غير الرسمي، وتهيئة بيئة عمل مرنة للتوفيق بين المسؤوليات الأسرية والاقتصادية. ويمكن تعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في هياكل السلطة وصنع القرار، على جميع المستويات، عن طريق وضع

برامج محددة للتدريب في مجالات مثل القيادة والإدارة لتمكين المرأة من أن تصبح من صانعي القرار المحتملين، وعن طريق المعاملة المتساوية في التطوير الوظيفي.

برامج الدعم التي تضطلع بها الأمم المتحدة

٤٨ - سيُضطلع بالبرامج الانمائية للأمم المتحدة في جميع القطاعات بطريقة واضحة تراعى فيها المسائل المتعلقة بالجنسين، وذلك للاستجابة على نحو فعال للشواغل الأساسية للفتاة والمرأة. وبالاضافة الى ذلك، سيضطلع ببرامج قوية للدعوة لصالح المرأة، طفلة وبالغة، وبعدد من البرامج القطاعية المحددة التي ترمي الى تعزيز مشاركة المرأة في التنمية الوطنية. ففي مجال التعليم، على سبيل المثال، ستواصل المشاريع الاقليمية ودون الاقليمية المتعلقة بالتعليم ومحو الأمية القانونية والمساعدة في زيادة الوعي بقضايا التفاوتات بين الجنسين بالنسبة للفتاة والمرأة. وفيما يتعلق بالعمالة، ستدعم مؤسسات الأمم المتحدة مجموعة من المشاريع المتكاملة لتوليد الدخل وإيجاد فرص العمل، وتقليل عبء العمل، والرعاية الصحية، بما في ذلك تقديم الدعم لتسهيل الرضاعة الثديية، وتيسير الوصول الى التكنولوجيات المناسبة. وفي مجال الصحة، ستتخذ اجراءات خاصة لتحسين الأحوال الصحية لصغار الفتيات والنساء، مع التركيز بوجه خاص على البرامج الوطنية والاقليمية لمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) للمساعدة في حماية الفتيات والنساء من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

عوامل التمكين على الصعيد الاقليمي الافريقي

٤٩ - بالاضافة الى استراتيجيات نيروبي المرتقبة للنهوض بالمرأة[٨]، وضعت سياسات محددة بالنسبة للمنطقة الافريقية فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة وإدماجها في التنمية في الثمانينات. كما أن خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية مونروفيا للتنمية الاقتصادية في افريقيا[٩] وإعلان ابوجا المتعلق بالتنمية القائمة على الاشتراك: دور المرأة في افريقيا في التسعينات وإعلان الخرطوم: نحو نهج يركز على الانسان للانتعاش الاقتصادي الاجتماعي والتنمية في افريقيا[١٠]، قد سلمت جميعها بضرورة الاعتراف بالمرأة ودعمها بوصفها فاعلة ومستفيدة من البرامج الانمائية.

(هـ) التعليم الأساسي، وخاصة للشباب والنساء

المشكلة المطروحة

٥٠ - افريقيا هي المنطقة الوحيدة في العالم التي يمضي فيها التقدم المستمر نحو بلوغ هدف توفير التعليم للجميع على نسق بطيء. فنسبة التسجيل الإجمالي قد انخفضت ومعدلات الرسوب أعلى منها في أية منطقة أخرى من العالم، كما أن نسبة الاستمرار في الدراسة متدنية. وسجل انخفاض في النفقات العامة على التعليم، كان له أثر سلبي تمثل في خفض مرتبات المدرسين، بالأرقام الحقيقية، فضلا عن المواد والمعدات اللازمة للتدريس. وقد سجل هذا الانخفاض بالرغم من المبالغ الكبيرة من المعونة التعليمية المتعددة الأطراف والثنائية المقدمة لافريقيا خلال العقد الماضي. ولذلك هناك حاجة الى تحليل الأسباب التي جعلت هذه الجهود غير مجدية وإيجاد طرائق جديدة للتعاون والشراكة في تقديم المساعدة في القطاع التعليمي للبلدان الافريقية.

الغايات والأهداف

٥١ - ستكون للسياسة التعليمية في المنطقة الأهداف التالية:

(أ) عكس الاتجاهات المتعلقة بفرص الوصول الى التعليم الابتدائي وبلوغ معدلات نمو للتسجيل المدرسي أعلى من معدلات النمو الديمغرافي، مع إيلاء اهتمام خاص لأوجه التفاوت بين الجنسين؛

(ب) تحسين نسبة الاستمرار في الدراسة والكفاءة الداخلية للمدارس؛

(ج) تحسين نوعية التدريس عن طريق تدريب المدرسين في أثناء الخدمة وتوزيع الكتب؛

(د) إيجاد فرص جديدة فيما يتعلق بمحو الأمية الوظيفية ووضع برامج بديلة تكميلية وتطوير التعليم غير النظامي؛

(هـ) توفير إدارة فعالة لتطوير التعليم.

الاستراتيجيات المقترحة

٥٢ - ستتبع الاستراتيجيات التالية دعما للأهداف المذكورة أعلاه: (أ) زيادة نسبة قبول الأطفال الصغار في المدارس وتفادي انقطاعهم المبكر عن التعليم وذلك بالاستكشاف الدقيق لأسباب عدم التسجيل؛ و (ب) رفع معنويات المدرسين؛ و (ج) ضمان بذل مجهود شامل من قبل المجتمع دعما للتعليم وذلك باستحداث شراكة فعالة مع الحكومات عن طريق تعزيز التزام المجتمعات المحلية وتمكينها؛ و (د) رفع مستوى برامج التدريس وتحسين نوعية مواد التدريس؛ و (هـ) تحسين وزيادة فرص التدريب بأدنى تكاليف ممكنة للوحدة، ولكن بدرجة عالية من الفعالية بهدف تمكين العدد المطلوب من المشاركين من المشاركة.

برامج الدعم التي تضطلع بها الأمم المتحدة

٥٣ - ستساعد منظومة الأمم المتحدة البلدان الافريقية في الجهود التي تبذلها لإعداد استراتيجيات أو مخططات عمل وطنية لتوفير التعليم الأساسي للجميع. وفي إطار متابعة الجهود الوطنية والدولية السابقة، سيبدأ عدد من وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها، الى جانب فرقة العمل الافريقية للتعليم، باستراتيجيات تعليم أدت تحديدا لتنفيذ مقررات المؤتمر العالمي المعني بتوفير التعليم للجميع الذي عقد بجومتين، تايلند.

٥٤ - وسيكون لبرامج الدعم التي تضطلع بها الأمم المتحدة جانبان عريضان يركزان على توسيع نطاق توفير التعليم الأساسي وتحسينه وتحسين نوعية التعليم الأساسي وملاءمته. وبالاضافة الى ذلك ستدرج عدة إجراءات، تتصل بالتعليم البيئي والسكاني ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والإدمان على المخدرات والسلم وحقوق الإنسان، ضمن البرامج المدرسية والأنشطة التثقيفية خارج المدارس.

(و) تنظيم المشاريع والتنمية والإدارة والتدريب والمهارات

المشاكل المطروحة

٥٥ - من الأسباب الرئيسية للفقر الجماعي في افريقيا نقص الفرص أمام العمالة المنتجة والمربحة. وفي الثمانينات، اجتمعت عدة عوامل للمساهمة في حالة العمالة في افريقيا، وكان من بينها برامج التكييف الهيكلي وما صاحبها من إعادة تشكيل القطاع العام على مستويات العمالة في القطاع العصري وفي القطاع الإداري؛ والأثر المتزايد للنمو السكاني السريع على عرض اليد العاملة؛ وعدم إجراء تحول هيكلي للاقتصاد، وضعف معدلات النمو الاقتصادي؛ والنقص في المهارات ونواقص نظم التدريب.

٥٦ - وقد تسبب انخفاض مستوى الطلب على اليد العاملة، الى جانب ارتفاع معدلات التضخم، في تضاؤل الأجور والمرتبات في القطاع العصري. وعلاوة على ذلك، فإن الأمن الوظيفي، ونظم الضمان الاجتماعي، وفرص التدريب وإعادة التدريب، وغير ذلك من جوانب العمالة في القطاع العصري، قد اندثرت في أكثر الأحيان. وهكذا ازدادت أهمية القطاع غير الرسمي. إلا أن ذلك القطاع ذو قدرة محدودة على الاستيعاب ولا يمكنه مواجهة الاتجاهات الحالية.

الغايات والأهداف

٥٧ - يشكل تشجيع العمالة في فترة أزمة اقتصادية وتكييف هيكلي هدفا إنمائيا حاسما في افريقيا. وستكون الغاية من البرنامج توجيه الدعم الجماهيري المتزايد لتشجيع العمالة الذاتية، وتوليد العمالة، والأداء الاقتصادي في القطاعين الزراعي وغير الرسمي، واستحداث واستعمال تكنولوجيات تستخدم اليد العاملة بصورة أكثف في جميع قطاعات الاقتصاد، بهدف خلق الوظائف ورفع الأجور.

٥٨ - وسيتمثل أحد الأهداف الرئيسية الأخرى في تعزيز التعليم العام على المستويين الابتدائي والثانوي بغية تحسين الانتاجية وزيادة مرونة القوى العاملة. وسيكون من الأساسي أيضا إصلاح نظم التعليم المهني والتدريب الرامية الى تطوير المهارات التي تمكن العمال من التكيف مع التكنولوجيات الجديدة في مكان العمل والتجاوب مع احتياجات العمالة المتغيرة.

الاستراتيجيات المقترحة

٥٩ - بالاضافة الى اعتماد الاستراتيجيات الحالية لتطوير فرص العمالة، وهي استراتيجيات تتمثل في إزالة التحيز ضد الأنشطة الكثيفة الاستخدام للأيدي العاملة، وتحسين أداء الأسواق الزراعية، وتحسين فرص الحصول على الوظائف وخاصة بالنسبة للفقراء والمجموعات الشديدة التأثر، واستحداث برامج عمالة في القطاع العام لخلق وظائف لا تتطلب مهارات، سيجري التشديد بشكل أكبر على تقديم الدعم للقطاع غير الرسمي حيث يغلب على الظن أنه توجد معظم فرص التوظيف.

٦٠ - ويمكن أن تتضمن الإجراءات المحددة التي تتخذ دعما للقطاع غير الرسمي إصلاح وتعزيز النظم المصرفية لحشد الادخار الموجه للاستثمار وتحسين فرص الوصول الى الائتمان؛ وتحسين المركز القانوني للمؤسسات الصغيرة وأمنها؛ وإعمال سياسات ضريبية مناسبة وتوفير حوافز خاصة لمنظمي الأعمال؛ وتوفير التدريب المناسب والدعم الرأسمالي لمنظمي المشاريع المحتملين؛ ودعم تعيين التلامذة في القطاع غير الرسمي؛ وإصلاح نظم التدريب الرامية الى جعل التدريب أكثر تجاوبا مع السوق.

برامج الدعم التي تضطلع بها الأمم المتحدة

٦١ - ستوجه مؤسسات الأمم المتحدة عملها نحو ثلاثة أنواع رئيسية من البرامج: الأعمال الكثيفة الاستخدام للأيدي العاملة؛ ودعم العمالة الذاتية والمؤسسات الصغرى؛ وإيجاد العمل لموظفي القطاع العام الذين صرفوا من عملهم وللمتخرجين العاطلين عن العمل. وسينطوي ذلك على التركيز على تحسين بيئة الأعمال التجارية وحشد الموارد وتوزيعها عن طريق تطوير القطاع المالي وتطوير نظم التعليم والتدريب التقني والمهني، بما في ذلك تعزيز القدرات الوطنية على التخطيط والإدارة من أجل تدريب الموظفين على تخطيط وإدارة ورصد عملية تطوير قطاع التدريب. وسيجري التركيز أيضا، بدرجة أكبر، على التدريب غير النظامي والتمهن، وذلك بالنسبة الى طالبي العمل والى الأشخاص الموظفين بالفعل أو العاملين لحسابهم الخاص في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد.

(ز) التعليم العالي والبحوث

المشاكل المطروحة

٦٢ - هناك عدة مسائل أساسية تتسم بها أزمة التعليم العالي في افريقيا: التوسع الكمي الذي يعسّر التخطيط والإدارة السليمين ؛ والتناقض الهائل في التمويل العام؛ ونتيجة لذلك، هناك عملية انحدار آخذة مجراها بسرعة خطرة، في نوعية التدريس، والتدريب، والوظائف البحثية عموما.

الغايات والأهداف

٦٣ - تتمثل الحاجة الأكثر إلحاحا في وجوب عكس عملية هبوط وتدهور مؤسسات التعليم العالي الافريقية، وفي ايجاد الظروف الملائمة لتحقيق الاستقرار والإنعاش من خلال اصلاحات تعالج المشاكل الأساسية التي تواجهها، وهي تحديدا: أزمة التوجه المهني، وأزمة التنظيم والكفاءة، وأزمة الموارد المالية، وأزمة الملاءمة والنوعية.

الاستراتيجيات المقترحة

٦٤ - ينبغي أن تشمل الإجراءات المتخذة على الصعيدين الوطني والإقليمي صوغ سياسات التعليم العالي استنادا الى توافق آراء واسع النطاق؛ وإنشاء نظام للتعليم العالي يكون أكثر تنوعا؛ وبناء خبرة تنظيمية أكفأ؛ وإيجاد شبكة من مؤسسات التعليم العالي؛ ووضع استراتيجيات متوسطة وطويلة الأجل لتنويع التمويل ومنح مزيد من الاستقلال الذاتي للمؤسسات في إدارة شؤونها الخاصة.

برامج الدعم التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وبرامج الدعم الأخرى

٦٥ - يشترك عدد كبير من المنظمات، والوكالات والمؤسسات في المشاريع الراهنة، وقد بدأ المانحون بالموافقة على تنسيق جهودهم من خلال فرقة عمل الجهات المانحة للتعليم الافريقي، التي أنشأت فريقا عاملا خاصا للتعليم العالي. وهم ناشطون، على نحو خاص، في المجالات التالية: البحوث المتصلة بالتعليم العالي بوصفها أداة حيوية لتوجيه التدريب المفيد؛ وتبادل المعلومات بوصفه عنصرا أساسيا لتطوير التعليم العالي في المستقبل؛ والتعاون بين الجامعات بوصفه حلقة محورية لتعزيز النوعية والابتكار في التعليم العالي ولإنعاش البحوث؛ والتدريب بهدف بناء القدرات؛ وتحسين نوعية وملاءمة واستجابة التعليم العالي ولا سيما في مجالي العلم والتكنولوجيا.

(ح) القدرات التنظيمية اللازمة للتنمية

المشاكل المطروحة

٦٦ - من الأسباب الأساسية للأزمة الاقتصادية التي تواجهها افريقيا، افتقار الحكومات والمؤسسات الى القدرة على الاستجابة السريعة والحاسمة للتغيرات المتسارعة في المناخ الاقتصادي العالمي. فمن الضروري إذن لنجاح التنمية في جميع القطاعات، أن يجرى تحليل فعال للسياسات ويقام تنظيم كفؤ للاقتصاد.

الغايات والأهداف

٦٧ - والهدف الرئيسي هو أن تعد، على المدى الطويل، مجموعة مهمة من محللي السياسات والمديرين الاقتصاديين الافريقيين القادرين على تحسين ادارة عملية التنمية وعلى تطوير البيانات والمعلومات.

الاستراتيجيات المقترحة

٦٨ - سيكون التشديد في الاستراتيجيات الهادفة الى بناء القدرات التنظيمية على التدريب وتطوير الهياكل الأساسية؛ واتباع نهج شعبي يتوجه بالاهتمام الى احتياجات التدريب الملائم على جميع مستويات صنع القرار لضمان التوزيع المحلي لمشاريع التنمية واستدامتها؛ وتأمين التدريب قبل الخدمة وأثناءها في القطاع العام؛ وربط التدريب بالمهارات الخاصة المطلوبة لرسم سياسات التنمية الوطنية وتنفيذها ورصدها واستعراضها؛ وتحديث القطاع العام.

برامج الدعم التي تضطلع بها الأمم المتحدة

٦٩ - ان بناء وتعزيز القدرات المحلية في تحليل السياسات وادارة التنمية في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى هو هدف أساسي لبرامج عدة تضطلع بها مؤسسات الأمم المتحدة ومنها، على سبيل المثال، مبادرة بناء القدرات الافريقية، التي يرعاها المصرف الافريقي للتنمية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي. وهذا البرنامج موجه نحو المؤسسات الوطنية للتعليم العالي والبحوث؛ ومراكز التدريب الإقليمية؛ ووحدات السياسات الحكومية ومكاتب التخطيط الاستراتيجية؛ وصناديق منح الزمالة؛ والاستشارات المحلية؛ وإصلاح ممارسات وطرائق التعاون التقني؛ وإعادة النظر في المساعدة من أجل توجيهها الى منظور بناء القدرات وذاك أمر يعتبر أساسيا في دعم استراتيجيات بناء القدرات الإدارية.

٢ - الأغذية والزراعة والصناعات القائمة على الزراعة

٧٠ - ستكون برامج الدعم التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال كما يلي، مع اضطلاع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بدور الوكالة الرائدة. والوكالات المشتركة تشمل الوكالات المشار اليها أدناه.

(أ) بذل جهود مكثفة لصالح أنظمة الإنذار المبكر (النظام العالمي للمعلومات والانذار المبكر بشأن الأغذية والزراعة، التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، واللجنة الاقتصادية لافريقيا، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وبرنامج الأغذية العالمية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وادارة الشؤون الإنسانية)؛

(ب) سياسات وبرامج الأمن الغذائي الوطني وتحسين التغذية (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة)؛

(ج) السياسات والبرامج والاستثمارات اللازمة لتحسين الانتاج الزراعي (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعية، والبنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة)؛

(د) تجهيز الأغذية، والتجارة والتوزيع (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، واللجنة الاقتصادية لافريقيا)؛

(هـ) تعزيز قدرات المنتجات الزراعيات الافريقيات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، واللجنة الاقتصادية لافريقيا)؛

(و) إصلاح الهياكل الأساسية الافريقية، وخصوصا في القطاعات الداعمة للزراعة (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، واللجنة الاقتصادية لافريقيا، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية).

(أ) بذل جهود مكثفة لصالح أنظمة الإنذار المبكر فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية والأمن الغذائي

المشاكل المطروحة

٧١ - ان التكاثر الهائل للحوادث الطارئة في مجال الأغذية وتعقد هذه الحوادث التي لا تنطوي فقط على بوار المحاصيل، بل كذلك، وبصورة متزايدة، على تفتت الدول، وتعطل الهياكل المؤسسية والتسويقية،

وقيام الصراعات والنزاعات الأهلية، قد وضعا عددا متناميا من الناس تحت تهديد المجاعة والموت جوعا. وقد ولد التزايد الحاد لهذه الحوادث وما نجم عنه من التوسع الكبير في مهام الرصد التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، ازديادا ملحوظا في عدد التقارير والمنشورات.

٧٢ - وترتب آلية الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الغوثية الإنسانية مسؤوليات مرهقة على المنظومة. وتضطلع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بالمسؤولية العامة عن رصد المحاصيل وتقييم الاحتياجات الغذائية بالنسبة لجميع البلدان المتأثرة وعن تقدير مستلزمات حالات الطوارئ في قطاعات الزراعة، والثروة الحيوانية، ومصائد الأسماك، والحراجة، وذلك في إطار عمل إدارة الشؤون الإنسانية للأمانة العامة للأمم المتحدة.

الغايات والأهداف

٧٣ - يتمثل الهدف الرئيسي في إيجاد تكنولوجيات محوسبة متطورة لجمع البيانات الأساسية وتوسيع نطاق هذه التكنولوجيات من خلال زيادة استخدام الصور المرسلة عن طريق السواتل، والتوسع في استخدام تنبؤات الأرصاد الجوية الزراعية، والاستخدام التشغيلي للمعلومات التي تتعلق بهطول الأمطار وأحوال النبات، والتي يوفرها مركز الاستشعار عن بعد التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الرصد البيئي في الوقت الحقيقي في افريقيا باستخدام التوابع الاصطناعية المصورة.

الاستراتيجيات المقترحة

٧٤ - سيكون الهدف هو إيجاد أنظمة تشغيلية ممولة ذاتيا، وطنية وإقليمية للإنذار المبكر والإعلام في المجال الغذائي. وينبغي أن تضم هذه الأنظمة ثلاثة مكونات: التنبؤ بالمحاصيل، والمعلومات السوقية، وتقييم أمن الأسر المعيشية الغذائي. وسيتمثل الهدف الرئيسي في إيجاد قدرة كافية، محليا أو على المستوى الإقليمي، لتمكين الحكومات الوطنية والمنظمات دون الإقليمية من أن ترصد عن كثب حالة عرض وطلب الأغذية، وللإخطار، في الوقت المناسب، بالمشاكل الوشيكة لإمدادات الأغذية. وسيشدد على بناء القدرات الوطنية والإقليمية من خلال الاضطلاع داخل البلدان وعلى الصعيد الإقليمي، ببرامج تدريبية مكثفة تغطي تقنيات ووسائل الانذار المبكر المحددة التي تستخدمها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وكذلك بالتدريب على استخدام مهارات وأدوات محددة يشملها نظام الإنذار المبكر والإعلام في المجال الغذائي بغية تحسين تحليل الأمن الغذائي.

برامج الدعم التي تضطلع بها الأمم المتحدة

٧٥ - دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في السابق، إنشاء وتعزيز الأنظمة الوطنية للإنذار المبكر والإعلام في المجال الغذائي. ولكن القيود المادية قلصت مصدر الدعم هذا الى حده الأدنى. ويقدم المانحون الثنائيون (إيطاليا، والجماعة الأوروبية، والدانمرك، والنرويج، وهولندا، واليابان) الدعم المالي من خلال المشاريع التي تنفذها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة على المستويين الوطني والإقليمي وفي مقر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

عوامل التمكين على الصعيد الإقليمي الافريقي

٧٦ - إن علاقات العمل الوثيقة القائمة بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وثلاث منظمات دون الإقليمية عاملة في مجال الإنذار المبكر في افريقيا: اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل، وجماعة الجنوب الافريقي الانمائية، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية، ستتعزز بواسطة، أمور منها، التقييم والاستعراض الدوريان للأرصاد المستخدمة وتكثيف تبادل المعلومات مع هذه المنظمات وفيما بينها.

(ب) سياسات وبرامج الأمن الغذائي الوطني وتحسين التغذية

المشاكل المطروحة

٧٧ - ما برح سوء التغذية مشكلة خطيرة في العديد من بلدان افريقيا. والشرط المسبق للتغذية الملائمة هو إشاعة الأمن الغذائي للأسر المعيشية، أي أن يكون لجميع الأسر المعيشية إمكانية الوصول على مدار السنة الى مجموعة من الأطعمة تكون ملائمة من الناحية التغذوية. ولقد ازدادت الهوة اتساعا في العقود الماضية بين السياسات الزراعية وخصوصا الإنتاج الغذائي، من جهة، واحتياجات الاستهلاك المحلي في افريقيا، من جهة ثانية. ولا يزال الجوع وسوء التغذية واسعي الانتشار. ووفقا لتقديرات أجرتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة استنادا الى وجود الأغذية وتوزيع الدخل وصلته باستهلاك الأغذية، فإن عدد سيئي التغذية في افريقيا آخذ بالتزايد. وتبعا للاتجاهات الراهنة، فإنه قد يكون في افريقيا في عام ٢٠١٠، حوالي ٣٠٠ مليون من الأشخاص السيئي التغذية، أي ٣٢ في المائة من عدد سكانها، علما بأن العدد الحالي يقدر بزهاء ١٨٠ مليونا.

٧٨ - وتعاني بلدان عديدة من نقص الإمدادات الغذائية. وبالنسبة لهذه البلدان، هناك حاجة الى بذل مزيد من الجهود لتعزيز إنتاج الغذاء وتنويع الإمداد بالأغذية من أجل توفير أغذية أوفى بالفرض وأكثر توازنا. وتلقي هذه الحالة ضوءا على وجود حاجة الى التركيز على مختلف العوامل التي تؤثر في الغذاء، بالإضافة الى العوامل المتصلة بالإنتاج، بما في ذلك القدرة الشرائية، والصحة والمرافق الصحية، والتعليم، وتوزيع الغذاء بين الأسر المعيشية، ونوعية وسلامة الغذاء.

الغايات والأهداف

٧٩ - تشمل الغايات والأهداف ما يلي: (أ) ضمان حصول جميع الأسر المعيشية في الإقليم على غذاء متنوع، يستند الى ممارسات زراعية مستدامة؛ و (ب) تنويع إنتاج الأغذية المحلية بغية تعزيز الأمن الغذائي للأسر المعيشية من خلال تحسين الاستهلاك (الاستهلاك الذاتي، وزيادة الكميات المتاحة، وتخفيض الأسعار)، وتوليد الدخل؛ و (ج) تحسين فرص الوصول المادي والمالي الى الغذاء الصحي عن طريق تعزيز تشجيع نقل وتخزين وتسويق الأغذية الملائمة؛ و (د) زيادة وعي المستهلك للمسائل المتصلة بالغذاء.

الاستراتيجيات المقترحة

٨٠ - يلزم لتحقيق هذه الأهداف، وضع مزيج من السياسات على المستويين الكلي والجزئي. فعلى المستوى الجزئي، من الضروري ضمان حصول جميع الأسر المعيشية على غذاء متنوع. وهذا يعني أن الأغذية يجب أن تكون متاحة وأن يكون بالإمكان شراؤها على المستوى المحلي. وينبغي إعطاء الأولوية للأغذية المحلية، وخصوصا التقليدية، كلما أمكن. ويشكل الفهم الجيد للأنظمة الزراعية المحلية ولمعارف السكان الأصليين أمرا أساسيا لتكييف وتوجيه السياسات الزراعية. وينبغي إيلاء عناية خاصة للأطعمة الغنية بالمغذيات الدقيقة كالنباتات.

٨١ - ويتطلب ضمان الحصول على الغذاء طوال السنة اهتماما خاصا في جميع مراحل السلسلة الغذائية بدءا بالبحوث وانتهاء بالتوزيع. ويمكن، باتباع تقنيات التخزين والتجهيز الملائمة، تسهيل توسيع نطاق الاستهلاك، بما في ذلك في المناطق الحضرية، وزيادة الكميات التي تتيسر بحسب الفصول وتوفير العمالة خارج المزارع، وبالتالي توليد الدخل والإسهام في الأمن الغذائي للأسر المعيشية في المناطق الريفية. ويمكن لتحسين التسويق تكثير فرص الحصول على الغذاء، والإسهام في استقرار الأسعار، وإكساب القدرة على الشراء، وزيادة دخل صغار المنتجين.

٨٢ - وينبغي، في الوقت نفسه، إعطاء المستهلكين المعلومات اللازمة لتمكينهم من إجراء خيارات واعية، وتشجيعهم على إنتاج أو شراء الأغذية المأمونة المتنوعة، والإسهام في تهيئة تشكيلات غذائية صحية متنوعة يسهل الحصول عليها بأسعار معقولة. ويرتقب أن يشجع ما ينجم عن ذلك من تحول في الطلب الجهود المتجهة الى تنويع الإنتاج المحلي للأغذية.

برامج الدعم التي تضطلع بها الأمم المتحدة

٨٣ - شرعت عدة مؤسسات تابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٥، ببرنامج عمل مدته عشر سنوات لمكافحة نقص الفيتامين ألف والوقاية منه. وتنشط منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، على نحو خاص في تعزيز الحلول القائمة على التغذية عن طريق تشجيع وانتاج واستهلاك الأغذية الغنية بالكاروتين. وتنفذ المشاريع في عدة بلدان افريقية، ولا سيما في بلدان السهل وبلدان جماعة الجنوب الافريقي الإنمائية.

٨٤ - وتعكف شعبة السياسة الغذائية والتغذية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، منذ عام ١٩٨٥، على تنفيذ برنامج يهدف إلى ترويج الأغذية المستثمرة استثمارا ناقصا، مع الاضطلاع بأنشطة في عدة أقاليم وبلدان افريقية، وقد شرعت في عمل مشترك مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. كما عزز التعاون مؤخرا مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا بغية التصدي، بشكل أكثر تحديدا، لشجيع الأغذية التقليدية وغير الاعتيادية.

٨٥ - وتتعاون شعبة الأغذية والتغذية، داخل نطاق منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، مع غيرها من الشعب التقنية من أجل إدراج الاعتبارات التغذوية في صلب برامج التنمية الزراعية، والحرجية،

والمتعلقة بمصائد الأسماك. ويولى اهتمام خاص لتحديد المجموعات المستهدفة والأنشطة التي يحتمل أن تعزز الأمن الغذائي للأسر المعيشية الضعيفة

٨٦ - ونظمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بالتعاون الوثيق مع منظمة الصحة العالمية، المؤتمر الدولي للتغذية. والذي طلب إلى مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات الحكومية الدولية الاقليمية، وجميع الوكالات والأجهزة المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، أن تحدد السبل التي يمكن أن تسهم في تحقيق غاياته واستراتيجياته.

عوامل التمكين على الصعيد الاقليمي الافريقي

٨٧ - في افريقيا عدة عوامل مساعدة ستساهم في نجاح هـذه الاستراتيجيات والبرامج، وهي تضم: (أ) التقليـد المتمثل في وجـود شبكـات تضامن قويـة؛ و (ب) تنوع مصـادر الأغذية المتوفرة محليا؛ و (ج) نقص استثمار معارف السكان الأصليين المتصلة بالغذاء والتغذية؛ و (د) وجود الكثير من المؤسسات والشبكات الاقليمية ودون الاقليمية والوطنية التي يمكن أو يجب أن تشترك في هذه الجهود. وقد أنشأ العديد من الحكومات لجانا استشارية مشتركة بين القطاعات لاجراء الترتيبات اللازمة لاشتراك بلدانها اشتراكا كاملا في متابعة المؤتمر الدولي للتغذية. وتعبيرا عما تتسم به مشاكل الغذاء والتغذية من طبيعة مشتركة بين القطاعات، دعي كثير من المنظمات والممثلين، من عدد كبير من القطاعات الى الاشتراك في هذه العملية. والقي على عاتق العديد من هذه اللجان مسؤولية وضع السياسة الغذائية والتغذوية الوطنية لبلدانها وإعداد وتنفيذ خطة عمل وطنية للتغذية.

(ج) السياسات والبرامج والاستثمارات المطلوبة لتعزيز الانتاج الزراعي

المشاكل المطروحة

٨٨ - سيظل العديد من بلدان افريقيا، على المدى القريب والمتوسط، معتمدا اعتمادا كبيرا على الموارد المالية الخارجية لاستكمال موارده المحلية بغية تسريع عجلة الانتعاش الاقتصادي والتنمية. ويلزم، على المدى البعيد، بذل جهود دؤوبة لتشجيع زيادة الادخارات المحلية التي تدهورت، للأسف، إلى مستويات بات معها الكثير من البلدان يواجه صعوبات حتى في تمويل حفظ رأس المال الراهن وتعويضه. وفي العديد من الحالات، تزيد من تفاقم هذا الوضع الكوارث الطبيعية، والصراعات الأهلية، وأحيانا الصراعات المسلحة المستمرة. فبدون الوصول إلى رأس المال الخارجي بشروط تساهلية، يبدو مستقبل افريقيا الاقتصادي والاجتماعي كالحا.

الغايات والأهداف

٨٩ - ينبغي تعزيز التنمية الزراعية والريفية المستدامة بما يمكن من زيادة الانتاج، وبصورة أساسية إنتاج المحاصيل الغذائية، وبالتالي تحسين الأمن الغذائي وخفض الفقر، مع زيادة التشديد على إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة. وتسهل تحقيق هذا المرمى السياسات والتدابير وهياكل الدعم المؤسسية المصممة بهدف إيجاد مناخ مساعد لتعزيز استثمارات القطاع الخاص.

الاستراتيجيات المقترحة

٩٠ - إن العناصر الرئيسية لأية استراتيجية إنمائية موجهة نحو الحفاظ على البيئة ومشتملة على إدارة وحفظ التربة والمياه واستخدام المراعي وحماية التنوع الجيني سوف تنطوي على وضع سياسات وبرامج ومشاريع استثمار تستهدف تحقيق ما يلي: (أ) تنمية الزراعة من خلال الإرشاد والتعليم في مجالات الزراعة الحرجية وتربية الأسماك والتجهيز اليدوي، والتغذية؛ و (ب) تنمية الموارد المائية لري أراضي صغار المالكين؛ و (ج) تنمية مصائد الأسماك اليدوية الصغيرة الاتساع، الداخلية والساحلية، مع التشديد على رصد الموارد وعلى اشتراك نقابات الصيادين ذات الادارة الذاتية؛ و (د) توحيد وتحسين خدمات البحث والإرشاد المتعلقة بانتاج المحاصيل والثروة الحيوانية وإدارة الموارد الطبيعية، مع التشديد على اللامركزية وتحسين الروابط فيما بين خدمات الإرشاد والمزارعين، وإشراك المؤسسات الخاصة وذات القاعدة التجارية في البحوث التعاونية؛ و (هـ) توفير الطرقات الريفية وغيرها من الهياكل الأساسية المادية، مع المراعاة التامة للمواد، والأيدي العاملة وأساليب البناء المحلية، وتأمين المشاركة الكاملة للمستفيدين في تحديد المواقع والبناء والصيانة؛ و (و) توفير السلف/الادخارات الريفية التي تتصدى للقيود والنواقص التي يعاني منها صغار المزارعين، عن طريق الربط بين الجماعات والنقابات التي تزاول التسليف والادخار خارج الإطار النظامي؛ و (ز) تعزيز الأنشطة المدرة للدخل خارج المزارع لتأمين تنويع الدخل في المجالات الزراعية الكثيرة التعرض للمخاطر والهامشية؛ و (ح) زيادة الدعم الإنمائي الاستثماري لمشاريع القطاع الخاص.

برامج الدعم التي تضطلع بها الأمم المتحدة

٩١ - ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تستمر في دعمها للبلدان الافريقية في مجال تحليل ورصد برامج وسياسات إصلاح هياكل اقتصادها الكلي وفي تأمين ما تستلزمه التنمية المؤسسية من مساعدة وتوجيه وتدريب. وفي هذا المجال، ينبغي أن تستهدف الاستثمارات، على نحو خاص، بناء القدرات، وتنشيط المؤسسات لتمكينها من تخطيط وتنفيذ البرامج والمشاريع، ضمانا للاشتراك الكامل من جانب السلطات المحلية والمستفيدين في تصميمها.

عوامل التمكين على الصعيد الاقليمي الافريقي

٩٢ - يشكل المناخ المساعد الكلي والمؤسسي شرطا مسبقا لازما للنمو الاقتصادي وللتمكين من تخفيف حدة الفقر الريفي. ويتوقف وصول الفقراء الريفيين إلى الموارد والخدمات المنتجة على وجود سياسات سليمة في مجالات تسعير السلع الأساسية وتسويقها، والامدادات النقدية، والرقابة على معدلات الفائدة، وتيسر التسليف، والضرائب والنفقات الحكومية. وينبغي أن يجتنب، في تخصيص الموارد الحكومية للقطاعات الرسمية أو شبه الرسمية، التنافس مع القطاع الخاص القادر على المنافسة، والاستفادة من هذا التخصيص في استهداف المجالات التي يحتمل أن تكون أكثر فائدة للمحرومين.

(د) تجهيز الأغذية

المشاكل المطروحة والاستراتيجيات المقترحة

٩٣ - يكثر، في البلدان الافريقية، أن يغلب على القطاع الزراعي طابع تأمين الكفاف، وربما حد وجود الفوائض من امكانات تجهيز المنتجات الزراعية في قطاع الصناعة التحويلية. بيد أن لهذا القطاع دورا هاما يلعبه في ضمان امدادات الأغذية وفي برامج الأمن الغذائي، من حيث انه يتيح تحسين إمكانات حفظ وتوزيع الأغذية، حتى داخل المناطق الريفية. ويمكن أن يكون قد اضطلع بالكثير من الأنشطة التي هي من هذا النوع، ولا سيما بأنشطة مثل الطحن، والتجفيف الخ، داخل القطاع غير الرسمي. وإن التجهيز الصناعي للمواد الخام الزراعية لا يمثل فقط حالة من حالات زيادة القيمة المضافة، بل يمكن، في بعض الحالات أن يشتمل على التجهيز الصناعي لمواد كان يمكن النظر إليها باعتبارها نفايات.

٩٤ - ويمكن استخدام ثلاث مجموعات رئيسية من المتغيرات من أجل تحديد الإمكانات المتاحة، والقيود المعرقلة لتنمية الصناعة الغذائية على أساس الاقليم؛ (أ) الموارد المادية والبشرية؛ و (ب) الهياكل الأساسية غير المادية؛ و (ج) التنمية المستدامة المتصلة بالبارامترات. ونظرا لاشتمال الأمر على التعاون التقني، فإن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية قد قسمت الدول الأعضاء، لأغراض عملية، إلى أربع مجموعات أساسية، وفقا لمركزها في المتغيرات المشار إليها أعلاه والمعبر عنها من خلال البارامتر المعروف بوصفه القدرة على استيعاب التكنولوجيا. وقد صُنف حوالي ١٥ في المائة (٨٣ بلدا) ضمن المجموعة جيم. ومن وجهة نظر تكنولوجية، تقع بلدان هذه المجموعة في موقع متوسط بالنسبة لتلقي أي نوع من المساعدة من مؤسسة كمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. صُنف حوالي ٢٦ في المائة (٤٨ بلدا) ضمن مجموعة دال، التي تتطلب اهتماما بالغا فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا بهدف تعزيز تنميتها الصناعية. ومعظم البلدان الافريقية يقع في هاتين الفئتين. ويوجز الجدول التالي احتمالات التنمية على مختلف مستويات القطاع الغذائي.

الجدول ١ - سيناريو استطلاعي بشأن القطاع الفرعي لصناعة الأغذية الزراعية

الاتجاهات التكنولوجية	نتائجها في الاقتصاد العالمي	آثارها في الاقتصادات النامية
١ - تناقص الانتاج العشوائي للمحاصيل الزراعية والمواشي (بما في ذلك مصائد الأسماك).	- إنتاج أسهل على التحكم أكثر/فاعلية، وفي النهاية، إفراط في إنتاج السلع الأساسية الزراعية.	- إمكانية وجود تفاوتات في الفاعلية داخل المجمعات المتكاملة للصناعة الزراعية، وخسارة السوق.
٢ - ازدياد إنتاج المواد الزراعية والحيوانية المصنعة غير الغذائية.	- توفر سلع أساسية جديدة تستخدم لأغراض صناعية.	- تغير الأنماط التكنولوجية للسوق التقليدية الدولية للسلع الأساسية/ تغيرات في أنماط إنتاج بعض السلع الأساسية المصنعة للسوق الداخلية.
٣ - ارتفاع درجة التشغيل الآلي الصناعي، وازدياد مرونة الوحدات الصناعية.	- إنتاجية عالية جدا، تغير أنماط العمل في الوحدات الصناعية.	- إمكانية وجود تفاوتات في الفاعلية داخل المجمعات المتكاملة للصناعة الزراعية، وخسارة السوق.
٤ - ازدياد إنتاج المنتجات ذات النوعية الرفيعة والمُسعرة بأكثر من قيمتها الحقيقية.	- توفر عدد متزايد من السلع الأساسية الغذائية ذات النوعية الرفيعة والمسعرة بأكثر من قيمتها الحقيقية.	- تغيرات في أنماط نوعية الأسواق التقليدية الدولية للسلع الأساسية.
٥ - ازدياد فاعلية أنظمة توزيع المواد المثلجة شبه المجهزة.	- تغيرات في الأنماط التقليدية لتوزيع الأغذية/تغيرات في متطلبات العمل.	- احتمال الافتقار الى القدرات التقنية اللازمة للمنافسة في السوق الدولية. وإمكانية وجود تفاوتات داخل القطاع الصناعي الموجه نحو السوق الداخلية.
٦ - ازدياد إنتاج المواد الغذائية المصنعة الموجهة نحو التغذية والصيدلة.	- توفر منتجات غذائية جديدة مصنوعة عن طريق تكنولوجيا غير تقليدية.	- تغيرات في أنماط الإنتاج والتجهيز الخاصة بالسوق التقليدية الدولية للسلع الأساسية، ومصاعب في النفاذ الى أسواق جديدة.
٧ - استحداث مواد غذائية مصنّعة سليمة بيئيا وملائمة من حيث الطاقة.	- تغيرات في نظام الإنتاج ومتطلبات العمل.	- اعتماد الحواجز غير التعريفية ك "علامة خضراء" في سوق التجارة الدولية.
٨ - زيادة الاهتمام بسلامة الأغذية فيما يتصل بالمنتجات التقليدية، وتوخي تقنيات إضافية لإدارة النوعية.	- تغيرات في الممارسات الخاصة بإدارة أنظمة الإنتاج وفي مواصفات الموارد البشرية المتصلة بها.	- تغيرات في معايير النوعية وأنماط إدارة السوق الدولية التقليدية وغير التقليدية.

(هـ) تعزيز قدرات ودور المرأة الافريقية كمنتج زراعي

المشاكل المطروحة

٩٥ - بالرغم من تزايد الاعتراف بالأدوار الحاسمة التي تؤديها المرأة الافريقية الريفية في إنتاج الأغذيـــة والأمن الغذائي وإدارة البيئة والموارد الطبيعية وإدارة الأسرة المعيشية ورعاية الأسرة، فإنها لا تزال تواجه الكثير من التمييز. فهي، بالمقارنة مع الرجل، أقل حظا في الوصول الى الموارد المنتجة (مثل الأرض والمياه والاستثمارات والتكنولوجيا والإرشاد والتدريب؛ كما أن حصولها على الخدمات الاجتماعية التي منها، مثلا، التعليم، والرعاية الصحية، والإعلام، والتعليم السكاني، وتنظيم الأسرة، ضئيل جدا ويسير نحو التقلص؛ ثم أنها لا تملك القدرة الاقتصادية والسياسية والقانونية اللازمة لتغيير ظروفها، وهذا يدل على وجود عائق رئيسي هام، إذ أن الجهود والموارد المخصصة لتدارك هذه التفاوتات لا تزال قاصرة.

الغايات والأهداف

٩٦ - ستعطى الأولوية لزيادة الاعتراف بالأدوار التي تضطلع بها المرأة؛ وتقديم المشورة الى الحكومات الأعضاء والمنظمات غير الحكومية بشأن السياسات؛ وتعزيز وصول المرأة الى الموارد؛ والتغذية والأمن الغذائي؛ وإدارة البيئة والموارد الطبيعية، والسكان والتنمية المستدامة؛ والتحضير للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

الاستراتيجيات وبرامج الدعم التي تضطلع بها الأمم المتحدة

زيادة الاعتراف بالأدوار التي تضطلع بها المرأة

٩٧ - طوال أكثر من عقد من الزمن، ساد الاعتراف بأنه إذا كان للمرأة أن تستفيد من جهود التنمية وتشارك فيها، فلا بد من توعية اخصائيي التنمية وصانعي السياسات الى مسائل التفاوتات بين الجنسين، وتنمية القدرات الوطنية وقدرات منظومة الأمم المتحدة حتى يتسنى تطوير سياسة عامة ومشاريع وبرامج تستجيب لاحتياجات الجنسين.

تقديم المشورة بشأن السياسات

٩٨ - هنالك حاجة كبيرة الى تحسين إدراك الأثر الذي تحدثه سياسات الاقتصاد الكلي في المرأة الريفية. وتبذل منظومة الأمم المتحدة جهودا لإدراج مسائل التفاوتات بين الجنسين ضمن وحدات التدريب الخاصة بمخططي السياسات من المستوى المتوسط، وستواصل إدماج هذه المسائل والمسائل الاجتماعية - الاقتصادية، ضمن أعمال ووحدات التدريب الخاصة بالسياسات على المستوى الكلي، وذلك في مجالات مثل تسعير المنتجات الزراعية وتسويقها وتصنيعها، والبرامج الضريبية والنقدية، والتجارة وأسعار الصرف. كما سعت أنشطة منظومة الأمم المتحدة المتصلة بتقديم المشورة بشأن السياسات الى تعزيز الآليات المعنية بدور المرأة في التنمية لدى الوكالات الوطنية والمنظمات غير الحكومية المعنية بالنهوض بمصالح المرأة الريفية واهتماماتها، وعلى وجه الخصوص لزيادة قدرة المرأة على المشاركة بفعالية ونشاط أكبر في عمليات صوغ السياسات.

تعزيز وصول المرأة الى الموارد

٩٩ - يضطلع، بأشكال مختلفة، بأنشطة تطوير ورصد المشاريع وما يتصل بهذه الأنشطة من دعم تقدمه منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في إطار برنامجها العادي، من أجل تعزيز الأدوار التي تضطلع بها المرأة وزيادة وصولها الى الموارد المنتجة. وفي غالب الأحيان، يُشرع في دراسات وأنشطة تجريبية، ثم تدرج المنتجات المستخلصة منها في مراحل المتابعة أو في مشاريع مماثلة تتصل بمجالات أخرى. وقد وضعت الفاو مجموعة من المبادئ التوجيهية بشأن الادارة وشرعت في العمل بها، وهي مبادئ تحدد كيفية إنشاء وتسيير الصناديق الدائرة. كما طورت المشاريع الميدانية التابعة للفاو عدة نهج ابتكارية للتغلب على العقبات التي تحول دون حصول المرأة على الدعم الملائم فيما يتصل بالإرشاد والتدريب التقني.

التغذية والأمن الغذائي

١٠٠ - اعترافا من الفاو بالأدوار الأساسية التي تضطلع بها المرأة، والعقبات الهامة التي تعترضها، فيما يتصل بالتغذية والأمن الغذائي؛ تواصل هذه المنظمة العمل على تعزيز دور المرأة بوصفها العنصر الأساسي الساهر على إدارة شؤون التغذية على مستوى الأسرة المعيشية وبوصفها عنصرا موفرا للدخل ومنتجا للأغذية، كما تواصل العمل على تعزيز وصولها الى جميع الموارد الضرورية.

البيئة، وإدارة الموارد الطبيعية والسكان والتنمية المستدامة

١٠١ - فيما تتجه أنشطة عديدة تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة نحو تعزيز دور المرأة في التنمية المستدامة، تركز جهود محددة على إجراء البحوث وتنمية الوعي في مجال الروابط التي تربط بين دور المرأة الريفية والفقر والظروف البيئية والحركية السكانية.

التحضير للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

١٠٢ - سيُعقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل العدالة والتنمية والسلم، خلال الفترة من ٤ الى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ في بيجينغ. وسيتولى تقييم مدى التقدم الذي أحرزته المرأة خلال العشرين عاما التي انقضت منذ انعقاد المؤتمر العالمي الأول في عام ١٩٧٥. وقد طلبت الجمعية العامة الى كل منظمات الأمم المتحدة أن تتولى التحضير للمؤتمر بثلاث طرائق: (أ) مساعدة البلدان على القيام بالتحضيرات؛ و (ب) مواصلة تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة؛ و (ج) الإبلاغ، خلال المؤتمر، عن الأنشطة التي تبذل لتنفيذ الاستراتيجيات التطلعية.

(و) إصلاح الهياكل الأساسية الافريقية في القطاعات التي تدعم الزراعة

المشاكل المطروحة

١٠٣ - تشكو الاقتصادات الافريقية من ضعف وعدم ملاءمة البنية الأساسية المادية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتحقيق التنمية، وعلى الأخص في القطاعات التي تدعم الزراعة. بما في ذلك النقل والمواصلات والطاقة والمياه. وتتفاقم هذه المشاكل بقصور السياسات، وانعدام التنسيق بين الوزارات والمنظمات، ونقص القدرة على التخطيط والافتقار الى الموارد البشرية المدربة والدراية التكنولوجية

والتمويل الكافي، مما يؤدي الى صيانة غير ملائمة، وفي الكثير من الحالات الى عدم سن تشريعات تحويلية وعدم وجود آليات مناسبة تضعها موضع التنفيذ.

الغايات والأهداف

١٠٤ - فيما يتصل بقطاعات الزراعة، ستكون الأهداف الرئيسية كما يلي: (أ) إقامة شبكة نقل ومواصلات فعالة ومتكاملة تشمل الطرق الجوية والبرية والسكك الحديدية والطرق البحرية والطرق المائية الداخلية، وذلك كقاعدة لإقامة التكامل المادي بين أجزاء افريقيا ولتسهيل المرور الوطني والدولي، مع التأكيد على تطوير هيكل أساسي فعال للنقل والمواصلات في الأرياف و (ب) تحسين نوعية المياه والحصول عليها بواسطة الاستخدام والتوزيع الفعالين والمنصفين والمستدامين للموارد المائية الوطنية وكذلك للموارد المائية والأحواض النهرية المشتركة دوليا.

الاستراتيجيات المقترحة

١٠٥ - ينبغي، لدى تطوير برامج ومشاريع الهياكل الأساسية الخاصة بالنقل والمواصلات، أن تؤخذ في الاعتبار بيئة الاقتصاد الكلي والعقبات التي تعترض عمل البرامج من أجل تحقيق أهداف العقد الثاني للنقل والمواصلات في افريقيا. وينبغي أن تتسم هذه البرامج والمشاريع بالتركيز على المجالات الإشكالية الرئيسية، وعلى المرونة، والترويج الملائم، والدراسات الاستقصائية الملائمة، والتعبئة الفعلية للموارد، وأنظمة الرصد الفعالة. وفي مجال تطوير الموارد المائية، ينبغي أن تسعى الاستراتيجيات الى ما يلي: (أ) زيادة نسبة من يصلون الى إمدادات ملائمة من مياه الشرب النظيفة في المناطق الريفية، بحيث تبلغ ٥٠ في المائة من السكان بحلول عام ٢٠٠٠، و (ب) تحسين فعالية إدارة وتشغيل وصيانة مخططات الهياكل الأساسية الخاصة بالري، و (ج) تحسين حفظ التربية والمياه حتى يتسنى توسيع نطاق الزراعة البعلية والزراعة المعتمدة على الري، بما في ذلك حماية أحواض التجميع، و (د) تحسين إدارة الأحواض النهرية وأحواض البحيرات، و (هـ) تحسين الوصول الى تكنولوجيا جديدة ومنخفضة التكلفة، و (و) إنشاء مصانع محلية للمضخات واللوازم وقطع الغيار، و (ز) تعزيز نقل البيانات الهيدرولوجية والبيانات الخاصة بالرطوبة الجوية بين البلدان، وتحسين شبكات الموارد المائية بهدف تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

برامج الدعم التي تضطلع بها الأمم المتحدة

١٠٦ - زيادة على تقديم المساعدة لتنفيذ برنامج العقد الثاني للنقل والمواصلات في افريقيا والبرامج الأخرى ذات الصلة، مثل خطة عمل لاغوس[٩]، وخطة عمل مار دل بلاتا، والعقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية ومعاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الافريقية الاقتصادية، ستعمل منظومة الأمم المتحدة على ما يلي: (أ) تحسين المساعدة التقنية التي تقدمها بغية صوغ الأهداف والسياسات والاستراتيجيات والبرامج من خلال الاجتماعات والحلقات الدراسية وورشات العمل واجتماعات أفرقة الخبراء المخصصة، و (ب) السعي الى تنسيق الجهود من أجل زيادة تعبئة الموارد المالية، (ج) تعزيز التعاون دون الاقليمي في المجالات التي تفتقر الى آليات أو مؤسسات رسمية تعنى بهذا النوع من التعاون.

عوامل التمكين على الصعيد الاقليمي الافريقي

١٠٧ - إن السلم والاستقرار والأمن شروط أساسية لأي جهود وطنية أو دورية دؤوبة تبذل لإصلاح الهياكل الأساسية الريفية وتطويرها. وستكون هنالك، بالقدر نفسه، حاجة الى الالتزام السياسي بالتطبيق الفعلي للمعاهدات الإطارية النافذة الآن التي توفر العوامل المساعدة المطلوبة على مستوى السياسات وعلى المستويين التشريعي والمؤسسي.

(ز) رصد وتقييم تخفيف الفقر، وتطوير مؤشرات اقتصادية واجتماعية في هذا الصدد، وصوغ برامج تشاركية ومستدامة ومراقبة للبيئة من أجل تخفيف الفقر

المشاكل المطروحة

١٠٨ - إن كثيرا من برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا موجودة أساسا لتقليص الفقر أو تخفيفه. بيد أن المسألة الأهم تتمثل في الاهتداء الى طرائق لتحديد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي هي الأنسب لتقييم التقدم المحرز في استعراض السياسات التي تهم الفقراء في افريقيا. لقد اتضح أن الجهود الانمائية الوطنية والدولية المركزة على قياس معايير النمو من أجل تقييم تخفيف الفقر لا تأخذ في الاعتبار الفائدة التي يلزم أن تجنيها الأعداد الكبيرة من السكان الذين يعيشون تحت حد الفقر والذين يشكلون أغلبية سكان افريقيا. وحتى يتسنى للمؤشرات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية أن تشمل الفقراء والمعوزين اجتماعيا، هنالك حاجة واضحة الى إعادة توجيه التذكير الانمائي التقليدي والاستراتيجيات الانمائية التقليدية لتتجاوز معايير النمو وتركز على الإنصاف وغيره من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

الأهداف والاستراتيجيات المقترحة

١٠٩ - يندرج ضمن الأهداف والاستراتيجيات المقترحة الاهتداء الى أساليب لقياس الرخاء؛ وتصميم وإجراء دراسات استقصائية حول الأسر المعيشية؛ وإيجاد طرائق بديلة لدراسة قضايا التغذية، مثل مناهج تعيين حد الفقر؛ وطرائق دمج البيانات من أجل قياس تخفيف الفقر؛ والحاجة الى استحداث إطار فلسفي ومنهجي يمكن أن يوضح فاعلية المشاريع والبرامج من حيث الأثر المقصود والفعلي الذي يحدث لدى الفقراء من خلال تحقيق الأهداف. ولهذا السبب، ينبغي الاعتراف بأن صوغ البرامج التشاركية والمستدامة والمراعية للبيئة، والمخففة للفقر، التي ترمي الى تعبئة طاقات وموارد الفقراء أنفسهم هي في غاية الأهمية بالنسبة الى زيادة إنتاجيتهم وتعويلهم على أنفسهم. وبالفعل فإن الهدف الأساسي للتنمية الريفية هو القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية. وفي إطار العمل لدى تحقيق هذه الأهداف، تتسم مشاركة المقصودين بالانتفاع بها، ومنهم النساء، بأهمية تضاهي أهمية النتائج الملموسة.

برامج الدعم التي تضطلع بها الأمم المتحدة وعوامل التمكين على الصعيد الاقليمي الافريقي

١١٠ - سيساعد الرصد والتقييم في تحليل الوضع الحالي لإدارة برامج تخفيف الفقر في كل بلد افريقي، مع التأكيد بوجه خاص على نقاط الضعف ونقاط القوة والتحديات والفرص. وسيتضمنان أيضا تقديم مقترحات بشأن طرائق تحسين الفعالية والمساءلة وقابلية التكيف المؤسسية عن طريق مراعاة التوزيع

الجغرافي للموارد وتيسيير الأموال للفقراء على نحو عادل ليتمكنوا من الحصول على خدمات جيدة، وكل هذه الأمور ستستدعي مشاركة منظومة الأمم المتحدة.

١١١ - وينتظر من الأمانة العامة للأمم المتحدة، أن تعد، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا، مبادئ توجيهية بشأن تصميم واستخدام أنشطة رصد وتقييم مشاريع وبرامج تخفيف الفقر، من أجل تجميع المبادئ المشتركة القائمة على القياس المنتظم لآثار ونتائج تلك المشاريع والبرامج على الفقراء. وينبغي لمختلف وكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وللمؤسسات والأفراد المشمولين بالمنظومة والموجودين خارجها، تقديم المساهمات في هذه المبادئ التوجيهية. وسوف توزع المبادئ التوجيهية النهائية، مصدقا عليها، على جميع وكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة بهدف استخدامها في المشاريع والبرامج المتصلة بتخفيف الفقر.

٣ - تنويع الاقتصادات الافريقية

١١٢ - ستكون برامج الدعم التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال كما يلي، مع اضطلاع اللجنة الاقتصادية لافريقيا بدور الوكالة الرائدة. والمنظمات المتعاونة تشمل المنظمات المشار إليها أدناه.

(أ) تحديد السياسات الوطنية التي تفضي الى التنويع (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، واللجنة الاقتصادية لافريقيا، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومنظمة الوحدة الافريقية)؛

(ب) إنشاء صندوق للتنويع خاص بالسلع الأساسية الافريقية (الأونكتاد، والفاو، واللجنة الاقتصادية لافريقيا، والبنك الدولي، واليونيدو، ومنظمة الوحدة الافريقية)؛

(ج) تنظيم ورشات عمل وحلقات دراسية إقليمية ووطنية لتعزيز هياكل مشاريع التنويع التي يمكن أن تستفيد من آليات التمويل الموجودة، ولضمان تطوير هذه المشاريع (البنك الدولي، والأونكتاد، واليونيدو، واللجنة الاقتصادية لافريقيا، والفاو)؛

(د) التنويع الموجه نحو الاحتياجات الوطنية ودون الاقليمية (برنامج الأمم المتحدة الانمائي، والفاو، واللجنة الاقتصادية لافريقيا، واليونيدو، وصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة)؛

(هـ) بناء القدرات اللازمة لتجهيز الموارد الطبيعية (البنك الدولي، واليونيدو، وإدارة خدمات التنظيم والإدارة من أجل التنمية؛ واللجنة الاقتصادية لافريقيا؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة).

المشاكل المطروحة

١١٣ - إن الأزمة الاقتصادية الافريقية هي أزمة هيكلية تستدعي اتخاذ تدابير طويلة الأجل وإدخال تغيير فعال من خلال التنويع. ومن بالغ الأهمية، لتحقيق هذا التحول، معالجة قضايا مثل القاعدة التكنولوجية الضعيفة، وعدم كفاية الروابط بين القطاع الأولي وقطاع التحويل؛ وإفراط البلدان الافريقية، كل بمفرده، في الاعتماد على عدد محدود جدا من السلع الأساسية (اثنين أو ثلاث)؛ وضعف القدرات البشرية والمؤسسية وقدرات البنية الأساسية وخاصة في ميدان البحث والتطوير.

الغايات والأهداف

١١٤ - يتمثل هدف البرنامج في تحقيق التحول الهيكلي للاقتصادات الافريقية من خلال التنويع العمودي والأفقي لقطاع السلع الأساسية. وسوف يكون موضوع الانشغال الأقوى هو الحد من الاعتماد المفرط لأغلبية البلدان على بضع سلع أساسية أولية. وثمة، بالإضافة الى ذلك، أهداف أخرى تتمثل في دعم مركز افريقيا في أسواق التصدير الخارجية التقليدية والحد من تعرض معظم البلدان التي تعتمد على سلع أساسية محدودة لمخاطرة شديدة، وبالتالي فإن تعزيز قدرة افريقيا على المنافسة، والتخفيف من خسائر الهوامش التفضيلية، وخاصة في سياق تعميم الأفضليات التجارية، واختتام دورة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بشأن الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة تمثل أهدافا هامة يجب بلوغها.

الاستراتيجيات المقترحة

١١٥ - لتجسيد التحول في الاقتصادات الافريقية، ستكون هناك حاجة الى توسيع نطاق استخدام السلع الأساسية. وسيكون هدف الاستراتيجية تعزيز الأساس التكنولوجي لافريقيا، وخاصة في مجال الزراعة والصناعات الزراعية، بمشاركة فعالة من قبل القطاع الخاص. وهناك عنصر آخر من عناصر الاستراتيجية يتمثل في إقامة الجسور بين القطاعات الأساسية وقطاعات الصناعات التحويلية والتنسيق بين خطط الانتاج على الصعيد الاقليمي بغية تفادي حالات العرض المفرط.

١١٦ - وينبغي أيضا إيلاء الاعتبار الواجب للأثر البيئي لبرامج التنويع الجارية والمقررة. وفي هذا الصدد، يمكن التوصل إلى اعتماد نهج شامل عن طريق انشاء صندوق تنويع للسلع الأساسية الافريقية، كما دعت الى ذلك الجمعية العامة في قرارها ٢١٤/٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. ويمثل ذلك هدفا هاما مطلوب من المجتمع الدولي تحقيقه.

برامج الدعم التي تضطلع بها الأمم المتحدة

١١٧ - ينبغي أن تسعى منظومة الأمم المتحدة الى دعم البلدان الافريقية ومنظماتها الاقليمية في الجهود التي تبذلها لوضع وتنفيذ سياسات وبرامج للتنويع الاقتصادي الفعال. وينبغي أن تركز الأنشطة ذات الصلة، التي يتعين تنفيذها على نحو منسق، على ما يلي:

(أ) بناء القدرات أو تعزيزها:

'١' القدرات البشرية: التدريب على تقنيات مسح الموارد وجردها؛ وتطوير المهارات في استخدام تقنيات التجهيز والتسويق؛ والتدريب على حماية البيئة وادارتها؛ والتدريب على تقنيات حشد الموارد والادارة المالية؛ وتدريب موظفي البحث؛

'٢' القدرات المؤسسية: المساعدة في انشاء و/أو تعزيز مراكز للبحوث ذات الصلة بتنويع السلع الأساسية وتجهيزها؛ وتسهيلات الائتمان؛ بما في ذلك ترتيبات الائتمان الريفي وتشجيع الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة ووكالات التمويل؛ والمؤسسات الاقليمية ذات الصلة دعما لبرامج التنويع الوطنية والمتعددة الأقطار؛

'٣' القدرات على تطوير الهياكل الأساسية والتحكم في الآثار البيئية: المساعدة في تطوير الهياكل الأساسية العمرانية ذات الصلة على الأصعدة الوطني ودون الاقليمي والاقليمي واجراء دراسات استقصائية عن الأثر البيئي المحتمل لبرامج التنويع الاقتصادي ووضع المخططات الاحتياطية ذات الصلة.

(ب) الخدمات الاستشارية المتعلقة بـ :

'١' سياسات الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية، بما في ذلك خدمات الإرشاد؛

'٢' السياسات النقدية والمالية الداعمة للتنويع والتحول الاقتصادي (من ذلك، مثلا، أسعار الصرف ومعدلات الفائدة وتوزيع الموارد، إلخ)؛

'٣' السياسات الصناعية (في إطار تنفيذ العقد الثاني للتنمية الصناعية في افريقيا)؛

'٤' سياسات تشجيع الاستثمار وتنمية التجارة؛

'٥' التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد الاقليمي وآثارهما في مجال السياسة العامة؛

'٦' التخطيط الذي يأخذ في الاعتبار الفوارق بين الجنسين والسكان.

عوامل التمكين على المستوى الاقليمي الافريقي

١١٨ - سيتطلب النجاح في تنفيذ برنامج العمل الذي ستروجه منظومة الأمم المتحدة إنشاء شراكة قوية بين القطاعين العام والخاص في البلدان الافريقية. وفي هذا الصدد، يتعين على الحكومات الافريقية أن تسهل وتشجع وتدعم مشاريع التنويع التي يبادر بها القطاع الخاص.

٤ - تعبئة الموارد المالية الخارجية والداخلية

١١٩ - ستكون برامج الدعم التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال على النحو التالي، مع قيام اللجنة الاقتصادية لافريقيا بدور الوكالة الرائدة. وتشمل المنظمات المتعاونة المنظمات المشار اليها أدناه.

(أ) الحوافز والتدابير السياسية لتحسين تحقيق ادخارات محلية من جانب الأسر المعيشية والمؤسسات والدولة (الأونكتاد، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، واللجنة الاقتصادية لافريقيا، واليونيسيف)؛

(ب) انشاء مؤسسات محلية وسيطة تتحلى بالكفاءة لتعبئة الموارد وتوجيهها نحو التطبيقات ذات الكفاءة (ادارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، وإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، واللجنة الاقتصادية لافريقيا، والأونكتاد، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية)؛

(ج) تعزيز الاستثمار، بما في ذلك الاستثمار المباشر الأجنبي وبرامج الائتمان (الأونكتاد، والبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي، والفاو، واليونيسيف)؛

(د) التخفيف من عبء الديون وتحويل الديون نحو التنمية البشرية (الأونكتاد، والبنك الدولي، واليونيسيف، واليونسكو، واللجنة الاقتصادية لافريقيا)؛

(أ) الحوافز والتدابير السياسية اللازمة لتحسين تحقيق ادخارات محلية من جانب الاسر المعيشية والمؤسسات والدولة

المشاكل المطروحة

١٢٠ - شكل انخفاض معدل تعبئة الموارد المحلية عائقا رئيسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة الافريقية. ويمكن أن يعزى هذا، الى حد ما، بالاضافة الى انخفاض مستوى الدخل الفردي، الى الفشل في ازالة الانحرافات الرئيسية في السياسة الداخلية والهياكل الأساسية. ورغم أن الموارد الخارجية هي مكمل ضروري، فإن من دواعي القلق الشديد ان افريقا لا يمكنها الاستمرار في الاعتماد اعتمادا شديدا على مصادر التمويل هذه لتحقيق تنميتها.

١٢١ - ومن العوامل الهامة الأخرى التي تعرقل قدرة البلدان الافريقية على جمع ايرادات كافية لتكوين رأس المال:

(أ) ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك؛

(ب) ضعف الأجهزة المؤسسية المكلفة بتعبئة الموارد؛

(ج) التوزيع غير الأمثل للموارد في القطاع العام مما يسفر عن المساهمة الحدية في الادخار المحلي؛

(د) عدم المعرفة بنظم الادخار غير الرسمية؛

(هـ) هروب رأس المال.

وهكذا، وبالنظر إلى أن النسبة المئوية لإجمالي الادخار المحلي ضمن مجموع الناتج المحلي الإجمالي لافريقيا النامية ككل بلغت ١٢,٤ في المائة في عام ١٩٦٠، و ١٧,٨ في المائة في عام ١٩٧٠ و ١٨,٦ في المائة عام ١٩٨٠ و ١٥,٥ في عام ١٩٩٠، فإن استحداث برنامج عمل لتدارك الحالة يكتسي أهمية بالغة.

الغايات والأهداف

١٢٢ - الهدف من برنامج العمل المقترح هو مساعدة البلدان الافريقية على وضع وتنفيذ سياسات وتدابير من أجل التعبئة الفعالة للموارد المحلية واستخدامها على نحو فعال. ولن يساهم هذا الهدف في تعجيل نمو الاقتصادات الافريقية وتحويل هياكلها الأساسية فحسب، بل سيجذب أيضا الاستثمار الأجنبي.

الاستراتيجيات المقترحة

(أ) تعبئة الموارد العامة

١٢٣ - توجد الحكومات في صلب مشكلة الادخار في افريقيا. وكما سبقت الاشارة، فإن للادخار العام مساهمة حدية بل سلبية في بعض الحالات، في الادخار المحلي. بالاضافة الى ذلك، فإن العمل الحكومي على مستوى السياسة العامة والمستوى المؤسسي غالبا ما يؤثر سلبا على تعبئة الموارد المحلية. ولذلك ينبغي إيلاء أهمية خاصة للحاجة إلى تشجيع الأدوات المناسبة للسياسة العامة والمؤسسات وبناء القدرة اللازمة للتشجيع على رفع معدل الادخار المحلي وإدامته. وينبغي أن تتضمن تلك الأدوات أولا وقبل كل شيء، إنشاء ادارة فعالة للضرائب ونظم ضريبية عادلة عن طريق اجراء اصلاحات ضريبية جذرية. وعلى وجه التحديد، هناك حاجة الى الابتعاد عن فرض الضرائب على التجارة والتوجه نحو فرض الضرائب على القطاعات المنتجة، وخاصة الخدمات، وكذلك على الاستهلاك غير الأساسي.

١٢٤ - وفيما يتعلق بالنفقات، من الهام زيادة ترشيد النفقات العامة. وفي هذا الصدد، هناك حاجة الى تصميم واعتماد برامج تفتش تشدد على المراقبة الصارمة للنفقات العامة بهدف التقليل من الخسائر والتسرب المالي. بالاضافة الى ذلك، هناك حاجة الى اتخاذ تدابير جذرية لجعل المؤسسات شبه الحكومية ذاتية التمويل، بما في ذلك فرض حد على نفقاتها المتكررة غير المتعلقة بالأجور.

(ب) تعبئة الادخار من الأسر المعيشية ومؤسسات القطاع الخاص

١٢٥ - في حين أن معظم الادخار المحلي في افريقيا مصدره القطاع الخاص (أفراد ومؤسسات خاصة)، فإن ادخار القطاع الخاص مازال ثابتا على انخفاضه، ويعود ذلك في أغلب الأحيان الى السياسات الحكومية. ومن الهام استحداث استراتيجية طويلة الأجل تركز، في جملة أمور، على:

(أ) توليد الدخل والتخفيف من حدة الفقر؛

(ب) تحسين حوافز الادخار، بما في ذلك إضفاء قيمة نقدية على المدخرات غير النقدية؛

(ج) إقامة صلة بين برامج التوسط المالي الرسمي وغير الرسمي.

١٢٦ - وينبغي أن تكون تلك الاستراتيجية متكاملة على نحو جيد مع برامج العمل القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل من قبيل برامج العمل الرامية إلى توفير ما يلي:

(أ) إطار سليم للاقتصاد الكلي؛

(ب) إدارة اقتصادية ومؤسسات مالية فعالة؛

(ج) ظروف وأدوات مناسبة توفر حوافز كافية للادخار؛

(د) معرفة أفضل بعمل المؤسسات المالية غير الرسمية وحجم الادخار النقدي وغير النقدي.

وتتطلب برامج العمل هذه بناء القدرة المحلية اللازمة للادارة الاقتصادية والمالية السليمة. وتشمل الاستراتيجية، على المدى الأطول، تشجيع قيام قطاع مالي مستقل ينعم بوفرة رأس المال وبإدارة جيدة، بما في ذلك إنشاء أسواق رأسمالية يفضل أن تكون على المستوى دون الاقليمي.

برامج الدعم التي تضطلع بها الأمم المتحدة

١٢٧ - يمكن أن تساهم منظومة الأمم المتحدة في تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه عن طريق برامج الدعم التعاوني. وتشمل المجالات التي يمكن أن تحظى بذلك الدعم على بناء المؤسسات وتعزيزها، وبناء القدرات، والأنشطة التنفيذية والبحوث.

(أ) بناء المؤسسات وتعزيزها:

'١' المساعدة التقنية في إنشاء وتعزيز مؤسسات وطنية تستهدف ضمان التوزيع الأمثل للموارد بهدف تحسين معدل الادخار العام؛

'٢' تقديم المساعدة التقنية من أجل تعزيز الآلية اللازمة لقيام نظام مالي ممكن ومن أجل تعزيز الهياكل الأساسية لهذا النظام؛

'٣' تقديم المساعدة التقنية من أجل الآلية اللازمة لقيام تعزيز قدرات المؤسسات الاحصائية الوطنية ودون الاقليمية في مجال جمع بيانات اقتصادية ومالية موثوق بها، بما في ذلك في القطاع غير الرسمي، على النحو المبين في خطة عمل أديس أبابا للتنمية الاحصائية في افريقيا في التسعينات[٥٢]؛

(ب) بناء القدرات:

'١' دعم تدريب المهنيين الوطنيين (في القطاعين العام والخاص) في مجال ادارة الميزانية والمحاسبة المالية؛

'٢' تشجيع وتعزيز مشاركة المهنيين الوطنيين في تصميم واجراء دراسات تحليلية تتصل بالقطاع المالي؛

'٣' تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية عن الممارسات المحلية للادارة المالية.

(ج) الأنشطة التنفيذية:

'١' تمويل الأنشطة التنفيذية الرامية الى زيادة الانتاجية والانتاج، فضلا عن توليد العمالة؛

'٢' دعم تنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية الثاني لافريقيا، مع التشديد على تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة؛

(د) البحوث والدراسات:

دعم البحوث والدراسات المتعلقة بالقطاع المالي غير الرسمي، بما في ذلك اتخاذ تدابير لربطه بالقطاع المالي الرسمي.

عوامل التمكين على الصعيد الاقليمي الافريقي

١٢٨ - يتعين على الحكومات الافريقية أن تظهر، من ناحيتها، التزامها بأداء دور حافز في تعبئة الموارد المحلية وقدرتها على ذلك. ويشكل خلق الثقة المتبادلة بين القطاع العام ومشغلي الاقتصاد جانبا هاما من جوانب ذلك الالتزام، بحيث تنشأ البيئة الممكنة اللازمة لتنمية القطاع الخاص.

إنشاء مؤسسات محلية وسيطة فعالة لتعبئة الموارد وتوجيهها نحو التطبيقات ذات الكفاءة

المشاكل المطروحة

١٢٩ - لقد عجزت حتى الآن هياكل وأدوات المؤسسات المالية القائمة في البلدان الافريقية عن مواجهة التغيرات التكنولوجية السريعة التي يشهدها النظام المصرفي الدولي وتنوع نمط الادخار المالي وحافظات الاستثمار. وبالفعل، لم تؤد هذه المؤسسات، في معظم البلدان، دورا فعالا في الوساطة المالية، إذ تركزت أنشطتها، عموما، على الأجل القصير الى المتوسط، وعلى القطاعات غير المنتجة. وعلى وجه التحديد، فقد تركزت هذه الأنشطة، أساسا، على قطاع الخدمات، وخاصة التجارة، عوضا عن التشجيع على خلق قاعدة انتاج قوية وحيوية. وأخيرا، قلما أفضت المؤسسات القائمة الى استحداث نظام مالي تنافسي وفعال. ولذلك فقد عجزت عن تمويل التنمية الطويلة الأجل في قطاعات أساسية مثل الزراعة والصناعة والهياكل الأساسية، كما عجزت عن توفير مدخرات طويلة الأجل مرتفعة العائد.

الغايات والأهداف

١٣٠ - وبالنظر الى ما ورد أعلاه، ينبغي أن يتمثل الهدف الأساسي في تطوير قطاع مالي حيوي في البلدان الافريقية. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن يكون البرنامج المقترح متضمنا، بصورة ثابتة، العناصر الأساسية التالية:

(أ) تعميق وتعزيز وتنويع الاطار المؤسسي للقطاع المالي وكذلك للأدوات المالية والخدمات التي يوفرها، ولا سيما في المناطق الريفية؛

(ب) ضمان أن تكون للاطار العام للاقتصاد الكلي آثار إيجابية على أداء القطاع المالي؛

(ج) تسهيل تفاعل الأسواق المالية غير الرسمية مع الأسواق الرسمية، بهدف دمج الفئتين.

الاستراتيجيات المقترحة

١٣١ - يتعين أن يستند إنشاء قطاع مالي دينامي وتنافسي في افريقيا، بما في ذلك توسيع وتعزيز إطاره المؤسسي، الى اتخاذ تدابير على الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، الأمر الذي يشمل، على الأجلين القصير والمتوسط ما يلي:

(أ) إزالة احتكار القطاع العام للمؤسسات المالية، وتنويع تلك المؤسسات عند الضرورة؛

(ب) وحيثما تتوفر القدرة اللازمة، تعزيز المؤسسات المالية في القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات المالية في المناطق الريفية، بغية حفز المنافسة. وثمة حاجة على الأجل الطويل، إلى تطوير أسواق دون إقليمية لرأس المال من أجل الحصول على أموال كافية للاستثمارات تناسب احتياجات تنويع القاعدة الإنتاجية.

برامج الدعم التي تضطلع بها الأمم المتحدة

١٣٢ - تؤدي المؤسسات المالية وصناديق التنمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة دورا هاما في تنفيذ الاستراتيجيات المذكورة أعلاه، وذلك بالتعاون الوثيق مع مؤسسات التنمية، لا سيما على الصعيد الإقليمي. وتشمل الأعمال المطلوبة تقديم ما يلزم من مساعدة فنية ومالية من أجل ما يلي:

(أ) إنشاء مؤسسات وآليات نقدية ومالية سليمة لحشد الموارد المحلية، بما في ذلك إعادة رأس مال المواطنين الهارب وتوجيهه الى القطاعات المنتجة؛

(ب) تعزيز المؤسسات المالية الملائمة لصغار المدخرين لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لا سيما في المناطق الريفية؛

(ج) صياغة إطار تشريعي ملائم لتحديد مهام وسلطة المصارف المركزية تحديدا واضحا.

عوامل التمكين على الصعيد الإقليمي الافريقي

١٣٣ - ينبغي للبلدان الافريقية أن تساهم أيضا في إنشاء مؤسسات مالية وسيطة تتسم بالكفاءة. وثمة عنصر رئيسي من تلك المساهمة وهو منح ولاية قانونية أكثر قوة للمصارف المركزية الافريقية. وفي الواقع، فإن من شأن تحديد دور المصارف المركزية تحديدا جيدا أن يؤدي إلى إزالة التنظيمات المفروضة في النظام المصرفي وينسح المجال لأنظمة مالية غير مصرفية.

تعزيز الاستثمارات، بما في ذلك أنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر وأنظمة الائتمان

المشاكل التي يتعين التصدي لها

١٣٤ - نظرا لانخفاض مستوى الادخار المحلي، مولت المدخرات الأجنبية نسبة ٢٥ في المائة من الاستثمارات الكلية في افريقيا جنوبي الصحراء الكبرى في عام ١٩٩٢. بيد أن ذلك تم بصورة رئيسية من خلال التمويل التساهلي الذي اتسم بالركود أو الهبوط في السنوات الأخيرة. ومما يؤسف له، وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في تدفقات الاستثمارات المباشرة واستثمارات حافظات رأس المال في أرجاء العالم في السنوات الأخيرة، لم تتمكن افريقيا من اجتذاب قدر كبير من تلك الموارد، مما يعزى بصورة أساسية إلى عدم جاذبية مناخ الاستثمارات وإلى تخلف قطاعها الخاص لتوجيه الاستثمارات المحلية والأجنبية الخاصة.

الغايات والأهداف

١٣٥ - نظرا لما ذكر أعلاه، ينبغي أن يرمي هدف افريقيا الطويل الأجل إلى زيادة التمويل الداخلي والخارجي، على حد سواء. بيد أن من الأهمية القصوى، على الأجلين القصير والمتوسط، أن تعمل البلدان الافريقية على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي لا تتسبب في إيجاد ديون.

الاستراتيجيات المقترحة

١٣٦ - من شأن الاستقرار المالي، وأسعار الفائدة التي يحددها السوق، وأسعار الصرف الواقعية، وتطوير القطاع الخاص، أن تساهم وبقدر كبير في بناء ثقة المستثمرين الأجانب. وينبغي أن تتضمن الاستراتيجيات المقترحة أيضا إزالة القيود الإدارية والمالية والقانونية المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحقيق قدر أكبر من كفاءة القطاعات المنتجة، والمحافظة على البنية الأساسية الداعمة وزيادة تطويرها وتنمية القدرة الإنسانية المطلوبة.

برامج الدعم التي تضطلع بها الأمم المتحدة

١٣٧ - وبمستطاع شتى المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تساهم في برنامج تعاوني يرمي إلى تعزيز الاستثمارات في افريقيا. وينبغي، بخاصة، للمؤسسات المشاركة في مجالات مثل تخطيط وإدارة التنمية، والتمويل، والتجارة، وتنمية الموارد البشرية، أن تقوم بدور هام. وينبغي أن يتضمن البرنامج التعاوني تقديم المساعدة الفنية والمالية، ليس فقط فيما يتصل بإيجاد بيئة مواتية، بل أيضا فيما يتصل بمجالات محددة مثل إنشاء مراكز لتعزيز التجارة والاستثمارات.

عوامل التمكين على الصعيد الإقليمي الافريقي

١٣٨ - تشكل الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي، ولتحقيق الاستقرار السياسي، من الأمور التي لا غنى عنها من أجل أي مشاركة للاستثمار الأجنبي. وإضافة إلى ذلك، سيكون وضع سياسات اقتصادية موجهة بقدر أكبر نحو الخارج، وتطوير رأس المال البشري وتعزيز المؤسسات القائمة على السوق وتعميقها، من عوامل التمكين الضرورية التي ينبغي للبلدان الافريقية أن تضطلع بها.

تخفيف الديون ومبادلتها بالتنمية

المشاكل المطروحة

١٣٩ - لقد ترتبت على عبء دين افريقيا نتائج أليمة أثرت في قدرة المنطقة على النمو والتطور. وعلى الرغم من كثرة اتفاقات إعادة الجدولة التي تم الحصول عليها في السنوات الأخيرة، لا تزال خدمة الدين تستوعب ما يربو على نسبة ٢٢ في المائة من إجمالي حصائل الصادرات، ولا تزال تشكل قيدا يعرقل الاستثمارات والتنمية البشرية.

الغايات والأهداف

١٤٠ - الاحتياج الرئيسي للبلدان الافريقية هو احتياج الحد من خدمة ديونها بحيث تقف هذه الديون عند مستوى يمكن التحكم به من خلال تحسين المرافق الحالية. وفي هذا الصدد، ينبغي الاستمرار بقوة في الدعوة الى اتخاذ المزيد من تدابير تخفيف الدين.

١٤١ - وإضافة إلى ذلك، تشكل مبادلات الديون سبلا عملية للتخفيف من عبء الديون على البلدان المثقلة بها. غير أنه ينبغي تصور تلك التدابير في إطار أهداف واضحة على المستويين العالمي والقطاعي. وبالتحديد، تندرج ضمن المجالات الممكنة لمبادلات الديون بالتنمية: تنمية الموارد البشرية، وإيجاد فرص العمالة من خلال الأشغال العامة، وما إلى ذلك. ويشكل بناء القدرات اللازمة للتحكم بالديون، هو أيضا، هدفا هاما.

الاستراتجيات المقترحة

١٤٢ - تشتمل استراتيجيات الديون الدولية الحالية، إضافة الى تخفيف الديون مباشرة من خلال الإلغاء وإعادة الجدولة، على فرص شتى لمبادلة الديون، منها مبادلتها بالأراضي، وبالتعليم، والرعاية الصحية، وأشكال أخرى كثيرة. بيد أن عدد وقيمة ما أجري من معاملات مبادلة الديون بالتنمية هما، في الوقت الحاضر محدودان بعض الشيء. ولذلك ينبغي استنباط استراتيجيات لزيادة توسيع نطاق وقيمة تحويلات الدين في افريقيا.

برامج الدعم التي تضطلع بها الأمم المتحدة

١٤٣ - بمستطاع منظومة الأمم المتحدة أن تقدم إلى البلدان الإفريقية مساعدة كبيرة في صوغ استراتيجيات عملية لاستخدام امكانات إبدال الديون بالتنمية. وينبغي بخاصة تقديم مساعدة فنية فيما يتعلق بما يلي:

(أ) تطوير الخبرة الأهلية لإعداد عمليات الإبدال ومتابعتها؛

(ب) صياغة وتنفيذ مشاريع إبدال الديون بالتنمية، ولا سيما في مجالات المياه، والصحة والتعليم، والتغذية، والتوطين في الحضر والريف، وما الى ذلك.

عوامل التمكين على الصعيد الإقليمي الافريقي

١٤٤ - ينبغي للبلدان الافريقية أن تعد أنفسها للاستفادة على النحو الأوفى من تسهيلات إبدال الديون. وينبغي لها أن توجه مزايا تلك التسهيلات نحو القطاعات الاجتماعية ذات الأولوية العليا، وعلى سبيل المثال قطاعات التعليم، والصحة، والبيئة، وتطوير القدرة على تقييم وإدارة الأثر المترتب على عمليات الإبدال في الاقتصاد بمجمله.

٥ - النمو والانصاف والتنمية المستدامة

١٤٥ - ستكون برامج الدعم التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال على النحو التالي، مع اضطلاع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور الوكالة الرائدة. وتتضمن المنظمات المتعاونة المنظمات المشار اليها أدناه.

(أ) تعزيز البيئة المفضية الى النمو الاقتصادي (الاونكتاد، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، واللجنة الاقتصادية لافريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والفاو، وصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة، ومكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية - الساحلية)؛

(ب) تعزيز الاستثمار، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر (الاونكتاد، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والفاو، واليونيسيف)؛

(ج) التقليل من التكلفة الاجتماعية للتكيف، ومساعدة الفئات الضعيفة (البنك الدولي، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واللجنة الاقتصادية لافريقيا، واليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، والفاو)؛

(د) حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، والبنك الدولي، والفاو، والموئل، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، واليونسكو)؛

(هـ) توفير وصيانة الهياكل والخدمات الأساسية الرئيسية، لاسيما المياه والمرافق الصحية (اليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والموئل، واليونيسيف)؛

(و) الإدارة الحضرية وتعزيز سياسات الاستيطان (الموئل، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واليونيسيف).

(أ) تعزيز البيئة المفضية الى النمو الاقتصادي

المشاكل المطروحة

١٤٦ - يتمثل التحدي الرئيسي في عكس الركود والهبوط الحاليين واستعادة النمو مع تحقيق قدر أكبر من الانصاف، وذلك بمساعدة البلدان الافريقية في تهيئة بيئة مؤاتية في مجالي السياسات والمؤسسات. ومما يعزز استجابة منظومة الأمم المتحدة للأزمات، برامج إضفاء الاستقرار التي بدأ بها صندوق النقد الدولي وبرامج التكيف الهيكلي التي بدأ بها البنك الدولي، وهي برامج يؤيدها مجتمع المانحين الدوليين. وترمي الى تصحيح الاختلالات الهيكلية وغير الهيكلية الموجودة في الاقتصادات الافريقية، والنهوض بآلية السوق وتعزيز التنمية. بيد أن تلك البرامج قد أسفرت عن زيادة القلق بشأن آثارها الجانبية على الفقراء، ولقد طرحت اقتراحات شتى من أجل التقليل مما يُعرف بـ "التكاليف الاجتماعية للتكيف".

الغايات والأهداف

١٤٧ - الهدف المتوخى هو تحقيق النمو الاقتصادي مقترنا بإنصاف اجتماعي وإعادة النمو الى مستويات تفوق نمو السكان، بحيث ترفع مستويات المعيشة الى مراتب مقبولة. وسوف ترمي الاستراتيجية الشاملة الى اقامة التعاون في تصميم برامج لمساعدة البلدان على إيجاد بيئة مؤاتية للنمو الاقتصادي، تتحقق بواسطة إطار من السياسات والأعمال يدمج بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية مضيفا إليها حسن الإدارة. وبغية تحقيق ومتابعة النمو الاقتصادي والإنصاف، تحتاج تلك السياسات الى أن تنفذ بطريقة مستدامة ومتسقة. وتستند الاستراتيجيات الى أربعة أعمدة رئيسية هي:

(أ) الحكم - يتسم دور الحكومة بأهمية خاصة. فالحكومات توفر الإطار القانوني والمؤسسي من أجل التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية. وسوف يقدم الدعم للنهوض بالقدرات من أجل صياغة السياسات وتنفيذها؛

(ب) البيئة الاقتصادية - تقدم المساعدة الى البلدان في سعيها الى تحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي، بما في ذلك تهيئة مناخ ملائم للتوفير الخاص والاستثمارات الخاصة وإعادة هيكلة المشاريع العامة وتحويلها الى القطاع الخاص بتدابير هادفة يقصد منها تحسين رأس المال البشري للاقتصاد من خلال التعليم والتدريب الملائمين. ولا بد من صياغة السياسات الاقتصادية في سياق رؤية بعيدة المدى تأخذ في اعتبارها أهداف المجتمع العامة الطويلة الأجل. ولا بد من أن توفر الإصلاحات الاقتصادية للفقراء إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية ومستويات تغذية كافية؛

(ج) البيئة الاجتماعية - سوف تراعي استراتيجيات المساعدة على النهوض بالنمو الاقتصادي العوامل الاجتماعية والثقافية والإثنية بصفتها عوامل حاسمة فيما يخص التنمية الاقتصادية والنمو. وسوف تأخذ في اعتبارها أيضا التدابير الخاصة اللازمة لحماية الفقراء، وعلى سبيل المثال إنشاء شبكات للسلامة الاجتماعية؛

(د) تعبئة الموارد وتخفيض عبء خدمة الدين الواقع على افريقيا - للاطلاع على التفاصيل، الرجاء الرجوع الى الجزء ٤ (د)، أعلاه.

برامج الدعم التي تضطلع بها الأمم المتحدة

١٤٨ - سوف تستند برامج الدعم التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الى تقوية التعاون بين مؤسسات بريتون وودز ومؤسسات أخرى في المنظومة من أجل مساعدة البلدان الافريقية على تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج وتعزيز القدرات والمؤسسات الوطنية كيما تهيء بيئة مؤاتية لتحقيق النمو والتنمية على نحو ثابت ومستدام.

(ب) التقليل من التكلفة الاجتماعية للتكيف

المشاكل المطروحة

١٤٩ - على الرغم من التقدم الذي أحرز في السنوات الأخيرة في إدراج البعد الاجتماعي ضمن برامج التكيف الهيكلي، لا يزال ينظر الى السرعة التي تسير فيها هذه البرامج، والتي تتابعها وأثرها الاجتماعي من منظورات مختلفة. وهذا الاختلاف في منظورات التكاليف الاجتماعية للتكيف الهيكلي يجنح الى إضعاف الجهود الرامية الى تنسيق نشاط التنمية في افريقيا.

الغايات والأهداف

١٥٠ - يُستهدف، في إطار السعي إلى تقليل التكاليف الاجتماعية للتكيف الهيكلي، ضمان تعاون مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على إدماج الجوانب الاجتماعية، بطريقة أتم، في تصميم وصوغ وتنفيذ برامج التكيف الهيكلي، بغية العودة إلى تحقيق نمو اقتصادي وتقدم اجتماعي مستديمين.

الاستراتيجيات المقترحة

١٥١ - ستقوم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بمساعدة البلدان الافريقية على اعتماد استراتيجيات إنمائية تسعى إلى تلبية احتياجات الفئات الضعيفة أثناء عملية التكيف. ومن الاستراتيجيات التي تعالج هذه المشاكل ما يلي:

(أ) إيضاح توقيت التكيف واستخدام الأموال الخارجية بحيث تضمن مستويات مستديمة للنواتج والاستثمارات ولتلبية الاحتياجات البشرية خلال فترة التكيف؛

(ب) دعم الاستخدام الانتقائي لأدوات السياسة العامة التي منها، مثلا، فرض الضرائب، وتأمين النفقات والسلف الحكومية اللازمة لإعادة تخصيص الموارد والأنشطة الانمائية لصالح الفقراء؛

(ج) يمكن الاستعانة ببرامج تعويضية لحماية الصحة والتغذية الأساسيتين لدى الأسر المنخفضة الدخل أثناء المراحل الأولى من التكيف؛

(د) إجراء أبحاث دقيقة تفضي نتائجها إلى المؤالفة بين مختلف الآراء. وستدعم مؤسسات الأمم المتحدة هذه الأبحاث بالرصد المستمر لمستويات المعيشة لدى الفئات المنخفضة الدخل أثناء فترة التكيف.

برامج الدعم التي تضطلع بها الأمم المتحدة

١٥٢ - ستقوم مؤسسات الأمم المتحدة، في إطار التخفيف للأثر الذي يحدثه التكيف الهيكلي في الفئات الضعيفة، بدعم الحكومات في عدة مجالات من النشاط الاقتصادي:

(أ) صوغ سياسات كلية وقطاعية تكفل رعاية الاحتياجات البشرية أثناء التكيف وتدعم السياسات الخاصة بالميزانية لكي لا تصاب النفقات الاجتماعية الرئيسية بأثر سلبي؛

(ب) إعادة هيكلة الخدمات الاجتماعية لصالح التدخلات المتدنية الكلفة، ومن ذلك، مثلا، الرعاية الصحية الأولية، والتعليم الأساسي، والإسكان القائم على المساعدة الذاتية، مع تحسين الاستهدافات والإدارة؛

(ج) دعم الأشغال العامة المولدة للعمالة والتدخلات الهادفة إلى تحقيق الأمن الغذائي، بغية التعويض عن الايرادات التي تخسر نتيجة للتكيف؛

(د) الاضطلاع ببرامج ترمي إلى بناء قدرات افريقية محلية في مجال الإدارة الاقتصادية وغيرها من التدابير المباشرة للسياسة العامة؛ مثلا: رصد الحالة التغذوية وتحديد الأشخاص المعرضين للخطر، وإجراء أبحاث في مسألة تكاليف التكيف.

(ج) تحسين الحماية البيئية وإدارة الموارد الطبيعية

المشاكل المطروحة

١٥٣ - تواجه غالبية البلدان الافريقية تسارعا في تدهور البيئة ونضوب الموارد. ومن المسائل البيئية الحاسمة ما يلي:

(أ) التصحر - يمكن أن يوصف أكثر من ربع الأراضي الافريقية بأن فيه تصحرا يتراوح بين المعتدل والشديد؛

(ب) إزالة الغابات - خلال الثمانينات، كانت افريقيا تفقد ما متوسطه ٣,٢ ملايين هكتار من الغابات في كل سنة. ويقدر ما يُخسر من الغابات في كل سنة بخمسة ملايين هكتار؛

(ج) نقص خشب الوقود - يلبي خشب الوقود زهاء ٨٠ في المائة من إجمالي احتياجات الطاقة، وهناك الآن قصور كبير في امداداته؛

(د) تناقص خصوبة التربة وتآكل هذه التربة - يسود في افريقيا أعلى معدل لتناقص خصوبة التربة بين جميع المناطق النامية. وقد قدر أن أكثر من ٨٠ في المائة من أراضي الرعي والمحاصيل الكائنة في المناطق الافريقية الجافة كانت، في عام ١٩٨٩، متأثرة بتدهور حالة التربة؛

(هـ) فقدان التنوع الاحيائي - في أواسط الثمانينات، كان قد اختفى زهاء ٦٠ في المائة من غابات افريقيا التي هي جافة أصلا، وغاباتها الرطبة، وموائل المروج المدارية وأشجار المنغروف؛

(و) قصور إمدادات المياه والإصحاح - في عام ١٩٨٨، كان في افريقيا أكثر من مائتي مليون شخص لا يستطيعون الحصول على مياه شرب مأمونة. وكان فيها أكثر من ٢٥٠ مليون شخص يفتقرون إلى مرافق الإصحاح الملائمة؛

(ز) تلوث الهواء والماء - طرأ ازدياد حاد على التلوث الناجم عن الصناعة والسيارات والكيميائيات الزراعية، ولا يزال هذا التلوث مستعصيا، إلى حد بعيد، على المكافحة؛

(ح) اتساع الأحياء المتواضعة - بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٠، ازدادت نسبة سكان المدن إلى إجمالي السكان من ٢٥ في المائة إلى ما يقارب ٣٥ في المائة. وقد حصل معظم هذا الأحياء المتواضعة الآخذة في التوسع بسرعة، ولا سيما في العواصم؛

(ط) النمو السكاني والكساد الاقتصادي. يضطر الكثير من الحكومات الافريقية، إزاء عدم تحقيق نمو اقتصادي يجابه التزايد السريع في السكان، إلى اتباع سياسات انتعاش اقتصادي قصيرة الأجل تحول الأعباء البيئية والمالية للديون، في كثير من الأحيان، إلى الأجيال اللاحقة.

الغايات والأهداف

١٥٤ - فيما يلي أهم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسليمة بيئيا في افريقيا خلال التسعينات:

(أ) تعجيل النمو الاقتصادي المحقق للاكتفاء الذاتي، مع تأمين الإنصاف؛

(ب) تحسين صحة الفقراء وايراداتهم وظروفهم المعيشية؛

(ج) تأمين الاستخدام المستدام للموارد البيئية والطبيعية لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة.

وستساعد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة البلدان الافريقية في الجهود التي تبذلها من أجل بلوغ هذه الأهداف ضمن إطار جدول أعمال القرن ٢١.

١٥٥ - ومع مراعاة الاستراتيجيات والخطط الإقليمية الافريقية الرئيسية[٣]، تتضمن الأهداف الرئيسية لإدارة الموارد البيئية والطبيعية في افريقيا ما يلي:

(أ) فتح سبل الحصول، على ماء نظيف وإصحاح يفيان بالاحتياجات، وخصوصا باحتياجات فقراء المدن والأرياف؛

(ب) إشاعة الأمن الغذائي على الصعيد الوطني وصعيد الأسر المعيشية، الى جانب الحؤول دون استمرار التدهور، في حالة التربة وفي التآكل والتصحر؛

(ج) حفظ التنوع الإحيائي وضمان اشتراك المجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات ونيلها حصة عادلة من إيرادات ومنافع المحميات الطبيعية المحلية وإدارة شؤون الحيوانات البرية والسياحة؛

(د) تحقيق استخدام مستدام لموارد الأحراج، وفي الوقت نفسه منع استمرار اتلاف الغابات والموائل؛

(هـ) إعداد وتنفيذ خطط إدارة المياه، ولاسيما خطط حماية الموارد المائية المتشاطَرة واستخدامها بإنصاف في عدد كبير من أحواض الأنهار الدولية الرئيسية؛

(و) تحقيق استخدام مستدام للموارد البحرية، وفي الوقت نفسه حماية البيئة البحرية؛

(ز) تحقيق استخدام أكثر فعالية لموارد الطاقة، وتأمين بدائل متجددة للطاقة تستطيع الأسر المعيشية الفقيرة شرائها؛

(ح) مراقبة بيع المواد السامة والتي يحتمل أن تكون خطرة، وكذلك مراقبة استخدامها والتخلص منها، ومنع اغراق النفايات الخطرة؛

(ط) تعجيل تحقيق إنتاج صناعي مستدام، وتسهيل استخدام التكنولوجيات الأنظف والأسلم بيئيا.

الاستراتيجيات المقترحة

١٥٦ - ستتبع، في دعم الأهداف المذكورة أعلاه، الاستراتيجيات التالية:

(أ) الاستخدام الفعال لخبرات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، مجتمعة، من خلال برامج مشتركة تركز على الأولويات الوطنية والإقليمية الخاصة بالتنمية المستدامة؛

(ب) اشتراك الحكومات المستفيدة في البرامج الإقليمية والعالمية لحماية البيئة وتحسينها؛

(ج) تضمين عملية الموافقة على جميع البرامج والمشاريع الوطنية والإقليمية تقييمات لآثارها الاقتصادية والبيئية وآثارها فيما يختص بالانصاف.

١٥٧ - وسيكون برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات هو محط التركيز ومجال الأولوية بالنسبة الى البلدان الافريقية وبالنسبة الى برامج الدعم التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وسيكون النجاح في تنفيذ هذا البرنامج رهنا باستحداث شراكات جديدة أكثر فعالية تضطلع فيها البلدان بدور القيادة مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالات المساعدة. كما أنه سيتوقف على الاضطلاع ببرامج مشتركة أفضل تنسيقا بين مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولاسيما فيما يتعلق بسياسات التكيف الهيكلي التي يتبعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبالبرامج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تنفذها سائر مؤسسات الأمم المتحدة.

١٥٨ - وسيزداد دمج برامج الإصلاح الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتحسين البيئي في برنامج وحيد للتنمية المستدامة. ويمثل جدول أعمال القرن ٢١، الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، في عام ١٩٩٨، خطوة كبرى نحو إدراج البيئة والتنمية ضمن برنامج عام للعمل على الصعيدين الوطني والدولي. فعلى الصعيد الوطني، ستساعد المذكرات الخاصة بالاستراتيجيات الوطنية، التي اشتركت في إعدادها أفرقة مشتركة بين الوزارات التابعة للبلدان وأفرقة مشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة، في إيجاد وتركيز شراكات جديدة لتنفيذ برنامج جديد للنمو الاقتصادي والإنصاف والتنمية المستدامة في افريقيا.

برامج الدعم التي تضطلع بها الأمم المتحدة

١٥٩ - ستساعد منظومة الأمم المتحدة البلدان الافريقية في الجهود التي تبذلها لترويج تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ولحمل البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالالتزامات التي يلقيها عليها الاتفاق المذكور. فعلى الصعيد الوطني، ستقوم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بمساعدة البلدان الافريقية على تقوية سياساتها وقوانينها ومؤسساتها البيئية، وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط الوطنية الخاصة بالتنمية المستدامة، وإدراج الاهتمامات الاقتصادية والبيئية واهتمامات الإنصاف في عمليات صوغ السياسات.

١٦٠ - وستضطلع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بتأمين الدعم فيما يتصل بمجموعة واسعة من المسائل البيئية في افريقيا، ضمنها المياه والاصحاح؛ والزراعة المستدامة والأمن الغذائي؛ والتنوع الاحيائي؛ والاستخدام المستدام للمحميات الحرجية؛ وخطط إدارة الموارد المائية؛ والبيئة والموارد البحرية؛ والطاقة؛ والكيميائيات والنفايات الخطرة؛ والانتاج والتكنولوجيات الصناعية المستدامة؛ والتصحر والجفاف؛ والكوارث واللاجئون؛ والرصد والتقييم البيئيان؛ والمعايير والقوانين البيئية؛ والتعليم والتدريب في مجال البيئة؛ وبناء القدرات؛ والانعاش الاقتصادي؛ والتجارة؛ والديون؛ والتنمية المستدامة. وسيتمثل التحدي الرئيسي في تنسيق

وإدماج البرامج والمشاريع ذات الصلة بحيث تزداد تضافرا. ويشكل الماء والطاقة مجالين رئيسيين يفتقران إلى القيادة والتوجيه الواضحين في منظومة الأمم المتحدة، بالرغم من أن للأمم المتحدة تدخلات هامة فيهما. وفي إطار المبادرة الجديدة، لبناء القدرات للقرن الحادي والعشرين، التي يسير فيها برنامج الأمم المتحدة الانمائي، وبرامج أخرى لبناء الثقة تضطلع بها الأمم المتحدة في افريقيا، ستزداد الاستعانة بالدراية الفنية المحلية والاقليمية باعتبار ذلك مدخلا إلى بناء الثقة.

(د) تقديم خدمات صيانة الهياكل الأساسية، ولا سيما الامداد بالمياه والمرافق الصحية

المشاكل المطروحة

١٦١ - للمشاكل المرتبطة بخدمات الهياكل الأساسية، والإمداد بالمياه، والمرافق الصحية، والطاقة الكهربائية، والنقل، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والري، وجوه متعددة في افريقيا. ففي بيئة تتسم ببطء النمو، ونقص الموارد العامة والخاصة، ومحدودية المساعدة الخارجية، وفرض القيود على القدرات التقنية والادارية والتنظيمية، تواجه تحديات هائلة في مجال الهياكل الأساسية. ومن العوامل الرئيسية التي تختلف بها الخدمات المرتبطة بهذه الهياكل عن سائر الخدمات الأساسية التي منها الرعاية الصحية الأولية والتعليم الأساسي، أن الهياكل الأساسية تتطلب استثمارا رأسماليا ضخما في المرحلة الابتدائية وتكاليف تشغيل وصيانة مستمرة يمكن أن تصبح هامة لو ترك رأس المال يتدنى. ومن المشاكل الأخرى المطروحة في هذا القطاع أوجه القصور، وعدم كفاية الخدمات التي تقدم في مجال صيانة الهياكل السياسية، والاستنزاف الضريبي للميزانيات المتكررة وميزانيات رؤوس الأموال، وإهمال الفقراء والبيئة. والمشاكل الرئيسية هي أن في افريقيا أكثر من ٣٠٠ مليون شخص، أي ٥١ في المائة من مجموع السكان، لا يستطيعون الحصول على مياه شرب مأمونة، وأنه سيلزم، بحلول عام ٢٠٠٠، خدمة ٢٠٠ مليون شخص آخر؛ وأن زهاء ٤٠٠ مليون شخص، أي ٦٠ في المائة من السكان، ليس لديهم مرافق صحية، وسيلزم، في نهاية عام ٢٠٠٠، تقديم الخدمات لـ ٢٢٥ مليون شخص إضافي؛ وأن هناك مدنا افريقية عديدة تعج بالنفايات، وتعجز سلطاتها عن أن تزيل أكثر من ثلث النفايات الجامدة التي تتولد في كل يوم؛ وأن افريقيا لم يكن لديها، في عام ١٩٩١، إلا ما متوسطه ٠,٩١ هاتف لكل ١٠٠ من السكان في المناطق الريفية، وهو أدنى معدل في مناطق العالم الرئيسية كلها.

الغايات والأهداف

١٦٢ - أفضت مشاورات واسعة النطاق عقدت في محافل دولية مختلفة ومثلت فيها الحكومات ومؤسسات الأمم المتحدة جميعها تقريبا، ومنظمات غير حكومية كثيرة، إلى صوغ عدة أهداف انمائية للعقد ١٩٩٠-٢٠٠٠.

(أ) الأهداف المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية والخاصة بعام ٢٠٠٠:

'١' حصول الجميع على مياه شرب مأمونة ووسائل اصحاحية للتخلص من فضلات الأبدان؛

'٢' القضاء على داء الحيبات (الدراكنثية)؛

'٣' جمع ٧٥ في المائة من النفايات الصلبة المولدة في المناطق الحضرية وإعادة تدويرها أو التخلص منها بطريقة سليمة بيئيا؛

(ب) الأهداف الخاصة بالنقل والاتصالات:

'١' بناء شبكة متكاملة وفعالة للنقل والاتصالات تربط بين مختلف البلدان والمناطق الافريقية؛

'٢' تنمية القدرات المحلية على تخطيط وإدارة وتشغيل شبكات النقل والاتصالات في افريقيا بفعالية.

الاستراتيجيات المقترحة

١٦٣ - المياه والمرافق الصحية - فيما يلي أهم عناصر استراتيجية الامداد بالمياه وتأمين المرافق الصحية للجميع في افريقيا: استخدام استراتيجيات بسيطة وفعالة التكلفة في المناطق الريفية والمناطق المحيطة بالمدن، إلى جانب تأمين المساندة الرديفة ومرافق التشغيل والصيانة؛ وتوحيد معايير التكنولوجيا داخل البلدان تسهيلا لعملية التركيب ولعمليتي التشغيل والصيانة اللاحقتين؛ وإدراج عناصر برنامج موسع القاعدة للتعليم الصحي ضمن جميع المبادرات الانمائية الخاصة بالامداد بالمياه والمرافق الصحية؛ وإنشاء آليات تمويل جديدة مثل المصارف واتحادات التسليف الريفية لتسهيل اقراض المجتمعات المحلية بحيث تتمكن من الاضطلاع بالأنشطة الانمائية وضمنها مشاريع الامداد بالمياه والاصحاح.

١٦٤ - النقل والمواصلات - ستتضمن استراتيجية تطوير النقل والمواصلات ما يلي: التوسيع المستمر للشبكات الأقاليمية التي تربط مناطق الانتاج بالأسواق؛ وتنمية القدرات المحلية على تخطيط وإدارة وتشغيل شبكات النقل والمواصلات بمزيد من الفعالية؛ وتطوير القدرة المحلية على صنع قطع الغيار والمكونات والمعدات ذات الأهمية الحاسمة، اللازمة للتطوير المستدام للنقل والاتصالات في افريقيا.

برامج الدعم التي تضطلع بها الأمم المتحدة

١٦٥ - المياه والمرافق الصحية - أعدت جميع حكومات افريقيا، تقريبا، برامج عمل وطنية لتحقيق أهداف التنمية المختلفة، بما في ذلك حصول جميع السكان على المياه والمرافق الصحية بحلول عام ٢٠٠٠. وستتخذ برامج الأمم المتحدة للدعم في قطاع المياه والمرافق الصحية من هذه الجهود التي تقودها الحكومات محورا لها بالتركيز على إعداد سياسة وطنية للامداد بالمياه والمرافق الصحية تكون ملائمة للبيئة؛ وإعداد خطة عمل وطنية للمياه والمرافق الصحية؛ وبناء هيكل دعم لا مركزي لتقديم المساعدة للمجتمعات المحلية؛ وإعداد برامج تتلاءم مع الأهداف الوطنية للمياه والمرافق الصحية وتنمية الموارد البشرية في هذا القطاع؛ وتحسين التنسيق والتعاون على الصعيد دون الاقليمي.

١٦٦ - النقل والاتصالات - سيشمل برنامج الأمم المتحدة للدعم ما يلي:

(أ) التنسيق والمواءمة والاتصال مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة؛

(ب) الخدمات الاستشارية والتدريب؛

(ج) تعبئة الموارد.

(هـ) الادارة الحضرية وتعزيز سياسات الاستيطان المترابطة

المشاكل المطروحة

١٦٧ - تشهد افريقيا نموا حضريا لم يسبق له مثيل فاجأ معظم الحكومات وهي غير مستعدة له. فبين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٠، ازداد مجموع سكان الحضر في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى من ٣٣ إلى ٩٠ مليون نسمة، مسجلا بذلك معدل نمو سنوي بلغ ١٠,٥ في المائة. ويمكن تحديد المشاكل الرئيسية على النحو التالي:

(أ) ارتفاع معدل التحضر، مصحوبا بقطاع ريفي يمر بحالة ركود؛

(ب) المركزية المفرطة لوظائف الخدمات والوظائف الادارية في العواصم؛

(ج) عدم توفر اليد العاملة المدربة والمؤسسات القادرة على التنفيذ الفعال لبرامج التنمية بأعداد كافية؛

(د) اخفاق معظم البلدان في اعتماد وتنفيذ سياسة وطنية لاستغلال الحيزات توفر اطارا للتنمية المتوازنة.

الغايات والأهداف

١٦٨ - يتمثل الهدف العام في ضمان إدارة مستدامة للمستوطنات الحضرية والريفية بغية تعزيز قدرتها على تحسين ظروف المعيشة والعمل وأوقات الفراغ للسكان، وخصوصا للمهمّشين والمحرومين منهم، مما يؤدي إلى الاسهام في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الوطنية. وفي إدارة الحضر، فإن الأهداف الرئيسية التي ينبغي العمل على تحقيقها بغية تعزيز ممارسات الادارة وزيادة الترابط في سياسات المستوطنات البشرية تشمل تعزيز الأخذ بالنهج الحديثة لادارة التنمية، والتقاء السمات الرئيسية للادارة الملائمة والتركيز على التدخلات الاستراتيجية.

الاستراتيجيات المقترحة

١٦٩ - ستقوم استراتيجيات منظومة الأمم المتحدة الهادفة إلى تعزيز التنمية البشرية على قاعدة واسعة من المشاركة، تؤدي إلى تعزيز السلطات المحلية، والاستخدام الأقصى للموارد المحلية، والدمج الكامل

للاعتبارات البيئية في الممارسة الادارية والتخطيط الحضري، والمشاركة والتعاون، والتوجيه المتسق والمتماسك، وبناء القدرات.

برامج الدعم التي تضطلع بها الأمم المتحدة

١٧٠ - برنامج ادارة المناطق الحضرية هو الأهم بين برامج الدعم المختلفة التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل تحسين الادارة الحضرية والترويج لاتباع سياسات متسقة للمستوطنات في افريقيا. فهو برنامج طويل الأجل للمساعدة التقنية الشاملة، جرى تمويله، أصلا، لفترة عشر سنوات: ١٩٨٦-١٩٩٦، ويستهدف تعزيز ما تؤديه المدن والبلدات في البلدات النامية من مساهمة في التنمية البشرية، وضمن ذلك النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وتخفيف الفقر. وهو ينطوي على التشارك مع جهات فاعلة كثيرة في البلدان النامية، على المستويات الاقليمية والوطنية والبلدية وعلى مستوى المنظمات غير الحكومية. وقد كون البرنامج زخمه التشغيلي عن طريق اشتراك ١٥ من وكالات الدعم الخارجية المتعددة الأطراف والثنائية، وعلى هذا الأساس يكون هو أكبر برنامج في العالم لتقديم المساعدة التقنية الشاملة المتعددة الوكالات في مجال التنمية الحضرية. والشركاء الأساسيون فيه هم أولئك الذين يمثلون القطاعات العامة والخاصة والمجتمعات المحلية في البلدان النامية المشتركة فيه؛ وهو يضم حاليا أنشطة جارية، أو منجزة، أو مخططا لها في حوالي ٣٠ بلدا في افريقيا.

١٧١ - حتى الآن أنشأ برنامج ادارة المناطق الحضرية، في جميع أنحاء المنطقة الافريقية، شبكة مؤلفة من ٥٠ عضوا في أفرقة خبراء معنية بمكوناته الـ ٥، و ١٠ مؤسسات رائدة ستوفر، في المدى القريب والمتوسط، الدعم اللازم لتنفيذه، وفي المدى البعيد، الدعم اللازم لعملية بناء القدرات.

(و) الاصلاح والتعمير والتنمية

المشاكل المطروحة

١٧٢ - عانت افريقيا، في السنوات الأخيرة، من آثار الصراعات التي سببت، فيما سببت، تعطل النمو والتنمية وتشرد الملايين من الناس. وعلى غرار ذلك، أسهمت أزمات الجفاف الدورية وغيرها من الكوارث الطبيعية، في نشوء أحوال تستدعي الاغاثة الطارئة وزادت كثيرا من احتياجات المساعدة الانسانية. وتتسم القدرات الافريقية على مجابهة هذه الأزمات بأنها قاصرة جدا. وبالنظر لحالات الأزمات القائمة والمحتملة في القارة، فإن لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة دورا لا يمكن الاستغناء عن أدائه في مجابهة حالات الطوارئ المعقدة في المنطقة.

الغايات والاستراتيجيات

١٧٣ - لا يقتصر الهدف العام على التصدي للاحتياجات الانسانية الفورية عن طريق أخذ مبادرة المجابهة الدولية لحالات الطوارئ، بل أنه يتمثل أيضا في إعادة التنمية البعيدة المدى إلى سابق عهدها وتعزيزها. وهكذا، ففي إطار الدبلوماسية الوقائية والتنمية الوقائية، تشمل استراتيجية معالجة حالات الطوارئ سلسلة متواصلة لا انقطاع فيها: من الاستعداد، إلى تقديم المساعدة الطارئة، إلى الاصلاح، والتعمير، والتنمية.

برامج الدعم التي تضطلع بها الأمم المتحدة

١٧٤ - تشمل برامج منظومة الأمم المتحدة مساعدة الحكومات الافريقية على اعداد خطط وطنية للاستعداد للكوارث، والتعمير، وإعادة انشاء قدرات التخطيط الوطني، وإعادة إدماج العائدين والأشخاص المشردين داخليا. وفي حالات الطوارئ المعقدة، تقوم إدارة الشؤون الإنسانية، التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، بدور رائد في تنسيق رد المنظومة، وتشترك معها فيه الأجهزة والهيئات ذات الصلة التي تشملها المنظومة.

١٧٥- وعلى المستوى القطري، تقع مسؤولية تنسيق الاستجابة السريعة لمنظومة الأمم المتحدة على عاتق المنسقين المقيمين، في إطار دورهم بوصفهم منسقي المساعدة الانسانية ورؤساء الأفرقة القطرية لإدارة الكوارث.

١٧٦ - وقد أعدت اللجنة الاقتصادية لافريقيا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي وإدارة الشؤون الانسانية، البرنامج المتعلق بشؤون المساعدة الانسانية الطارئة والاصلاح والتعمير في افريقيا، الذي يشكل الأساس الذي يقوم عليه ارسال البعثات إلى عدد من البلدان الافريقية لصوغ خطط رئيسية لمعالجة حالات الاصلاح، والتعمير، والتنمية.

١٧٧- وبات الآن ممكنا استخراج دروس مهمة للعمل المقبل من الخبرة المكتسبة في هذا المجال. ومن هذه الدروس أهمية بناء القدرات والاستعداد للكوارث والمشاركة الشعبية بوصفها عناصر للتنمية لا يمكن الفصل بينها. ويمكن للامركزية، إذا ما أحسن استخدامها، أن تزيد من المشاركة الشعبية في التخطيط، وأن تكون فعالة من حيث التكلفة.

عوامل التمكين على الصعيد الإقليمي الافريقي

١٧٨- وهناك تحسن متنام في قدرة الحكومات الافريقية على معالجة حالات الطوارئ والانتقال من الاصلاح إلى التعمير الى التنمية. وقد أنشئت في بعض البلدان هيئات ومؤسسات مختلفة لمعالجة حالات الطوارئ وللمساعدة على الاصلاح والتعمير. ولكن، مثلما يظهر الرد القاصر الذي جوبه به العديد من الكوارث البشرية هناك حاجة إلى عمل الكثير قبل أن يصبح بإمكان القارة الادعاء بأنها تملك نظاما للرد الفعال في حالات الطوارئ. وستعزز برامج الدعم التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة تطوير هذا النظام بواسطة تقديم المساعدة من أجل التعاون الاقليمي ودون الاقليمي في السلسلة غير المنقطعة التي تمتد من الاستعداد إلى الاصلاح إلى التعمير إلى التنمية.

٦ - التعاون والتكامل الاقتصاديان الاقليميان

١٧٩- ستكون برامج الدعم التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال على النحو التالي، مع اضطلاع اللجنة الاقتصادية لافريقيا بدور الوكالة الرائدة. وتشمل الوكالات المتعاونة الوكالات المشار إليها أدناه.

(أ) تعزيز التجارة داخل افريقيا (اللجنة الاقتصادية لافريقيا، والأونكتاد، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، والفاو، ومنظمة الوحدة الافريقية)؛

(ب) تحسين النقل والاتصالات والهياكل الأساسية للطاقة (البنك الدولي، واللجنة الاقتصادية لافريقيا، ومنظمة الوحدة الافريقية، والمصرف الافريقي للتنمية)؛

(ج) تعزيز المشاريع الانتاجية المتعددة الجنسية، ولاسيما في مجال الصناعات الأساسية (البنك الدولي، واليونيدو، واللجنة الاقتصادية لافريقيا، ومنظمة الوحدة الافريقية، والمصرف الافريقي للتنمية).

المشاكل المطروحة

١٨٠- لا مغالاة في القول بالحاجة إلى التكامل الاقتصادي في افريقيا. فنظرا لصغر الأسواق الوطنية، وضعف قاعدة الموارد البشرية، وعدم ملاءمة الهياكل الأساسية المادية والمؤسسية، وضيق نطاق هياكل الانتاج، لا تستوفي غالبية البلدان الافريقية متطلبات الكيانات الاقتصادية الدينامية. ومن خصائص المنطقة وجود مساحات غير مترابطة ماديا وذات شبكات للنقل والاتصالات موجهة إلى الخارج على نحو مفرط، وأنظمة للانتاج عاجزة عن توليد التبادل التجاري داخل الاقليم، حتى في مجال سلعة أساسية ذات أهمية حاسمة كالأغذية. ولذلك ينبغي النظر إلى التكامل الاقتصادي باعتباره النهج الأصلح للنمو الاقتصادي المتوازن، والتحول الهيكلي، والتنمية المستدامة في افريقيا.

١٨١- بيد أن التكامل الاقتصادي ليس هدفا بحد ذاته، بل يجب أن يقوم على أساس الاستكمال المتبادل والأهداف المشتركة. وبينما أسبغ التحرك باتجاه نظام اقتصادي عالمي، تسوده تكتلات تجارية موجودة في أقاليم أخرى، مزيدا من الصدقية على خيار التكامل الاقليمي الافريقي، سيتوقف نجاح تحقيق هذا الهدف على أداء واحتياجات البلدان المعنية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحالية. ومع أنه ليس هناك نهج شامل لتكوين التجمعات الاقتصادية، فإن العملية تزداد سهولة عندما تكون البلدان المشتركة مستوفية لمتطلبات التكامل الأساسية، بما في ذلك اتساق وتكامل الأنظمة الوطنية والاجتماعية والأنظمة المتعلقة بالهياكل الأساسية والأنظمة الاقتصادية.

١٨٢ - ويرجع بدء التجارب الافريقية في مجال التعاون الاقليمي إلى عقد الستينات. ولكن، من المهم، ازاء محدودية النتائج المحققة حتى الآن، معالجة المسائل المذكورة أعلاه بحيث يوضع أساس على نجاح المسعى الحالي.

الغايات والأهداف

١٨٣ - إن الغاية الأخيرة هي تنمية الجماعة الاقتصادية الافريقية، وفقا لمعاهدة أبوجا التي أعلنت رسميا في حزيران/يونيه ١٩٩١، وبدأ سريانها في أيار/مايو ١٩٩٤.

١٨٤ - وعلى المدى القصير والمتوسط، يتمثل الهدف في وضع أساس للتكامل الاقتصادي على المستويين الوطني ودون الاقليمي. فعلى المستوى الوطني، تتمثل الأهداف الكبرى في تعزيز القطاعات الانتاجية، ولا سيما قطاع الأغذية والزراعة، وتسهيل تكوين رأس المال، وتنمية الهياكل الأساسية وصيانتها، وخصوصا في المناطق الريفية، وبناء القدرة البشرية والمؤسسية اللازمة لتحقيق الاعتماد الذاتي المشترك.

١٨٥- وعلى المستوى دون الاقليمي، يتمثل الهدف المباشر في زيادة تنشيط ومواءمة المؤسسات القائمة، وتحسين شبكات النقل والاتصالات بين الدول، وتعزيز التجارة داخل افريقيا.

الاستراتيجيات المقترحة

(أ) ينبغي أن تهدف الاستراتيجية العامة، على المستوى الوطني، إلى تقليص الفقر والتخفيف من حدته كأساس لبناء القدرات في عملية التكامل الاقتصادي. وينبغي أن تشتمل على برامج للتحويل المؤسسي وبناء القدرات، ولا سيما في مجال تنشيط الزراعة والصناعة القائمة على الزراعة وبناء الهياكل الأساسية، وخصوصا في المناطق الريفية؛

(ب) وعلى المستويين دون الاقليمي والاقليمي، توفر معاهدة أبوجا، التي أنشأت الجماعة الاقتصادية الافريقية، الآليات والاطار المؤسسي اللازمة لنهج مرحلي واقعي وعملي وستسترشد الاستراتيجية المتعددة البلدان بامكانات تحقيق وفورات الحجم الكبير من جهة، وبالتماس الحلول للمشاكل المشتركة من جهة أخرى. وفيما يلي عرض للعناصر الرئيسية.

تعزيز التجارة داخل افريقيا

١٨٦- تدل البيانات المتوفرة دلالة واضحة على أن الأداء التجاري داخل افريقيا في التجمعات دون الاقليمية، وكذلك على المستوى الاقليمي، كان ضعيفا على العموم. ولذلك، ينبغي النظر إلى تعزيز التجارة داخل افريقيا بوصفه عنصرا أساسيا من عناصر جهود التعاون والتكامل الاقليميين.

١٨٧- وكان وزراء التجارة الافريقيون قد عرضوا الوسائل الرئيسية لتعزيز التجارة داخل افريقيا. وهذه الوسائل هي:

(أ) تحرير تجارة السلع الأساسية المنتجة محليا، بما في ذلك إزالة حواجز التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز؛

(ب) مواءمة انتاج وتوزيع المنتجات الصناعية والزراعية على المستويات دون الاقليمية؛

(ج) تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي؛

(د) تشجيع مبادلات القطاعات الخاصة في التجارة على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي.

تحسين مستوى النقل والاتصالات

١٨٨ - تتسم تكاليف وسائل النقل والاتصالات ونوعيتها حاليا بضعف قدرتها على التنافس. وينبغي أن تستهدف الاستراتيجية، في جملة أمور، توفير الحلقات المفقودة، وخاصة بين المناطق الريفية ومناطق الاستهلاك، وتحسين المهارات في مجال صيانة المرافق القائمة، وزيادة الكثافة المتوسطة للتغطية الهاتفية والتخفيض من رسوم الاتصالات السلكية واللاسلكية.

تشجيع المشاريع المشتركة

١٨٩ - لا يتناسب حجم الأسواق الوطنية المشتتة في افريقيا، فيما خلا بضعة استثناءات نادرة مع احتياجات الانتاج الذي يجب أن يدخل حلبة تنافس مفتوح بشكل متزايد. وعلى وجه التحديد، لا يمكن للصناعات الأساسية أن تكون صالحة للبقاء عندما تنشأ لتزويد أسواق صغيرة من هذا القبيل. ولذلك فإن افريقيا في حاجة الى استحداث هياكل انتاج متكاملة وصالحة للبقاء.

١٩٠ - وستتمثل الاستراتيجية في تعزيز الجماعات الاقتصادية الاقليمية والمنظمات الحكومية الدولية من أجل تنمية القدرة على وضع السياسات والاستراتيجيات والمخططات التي تشجع مشاريع الانتاج المتعددة الجنسيات وتطيل أجلها، وخاصة في الصناعات الأساسية. ومن الجوانب الهامة لتلك القدرات إنشاء إطار مؤسسي مناسب لبدء مشاريع الانتاج المتعددة الجنسيات وتشغيلها.

برامج الدعم التي تضطلع بها الأمم المتحدة

١٩١ - ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم جهود التكامل التي تبذلها البلدان الافريقية على الأصعدة الوطني ودون الإقليمي والإقليمي. وينبغي أن يوجه الدعم، على الصعيد الوطني نحو برامج ومشاريع تشمل جميع القطاعات الرئيسية، وخاصة التنمية الزراعية، والتخفيف من حدة الفقر، وتنمية الموارد البشرية. بالإضافة الى ذلك، ينبغي تشجيع برامج محددة تستهدف تدعيم أساس التكامل الداخلي على الصعيد الوطني، مثل دراسات المنظور الطويل الأجل الوطنية.

١٩٢ - منظومة الأمم المتحدة أيضا أن تعبئ موارد لتمويل الأنشطة التنفيذية على الصعيد الوطني والاضطلاع بها في قطاع الطاقة: البحوث المتعلقة بمصادر الطاقة المتجددة؛ وإعادة التحريج؛ وإنشاء محطات توليد الطاقة الكهرمائية الصغيرة الحجم والجذابة اقتصاديا والمناسبة لتزويد المناطق الريفية بالكهرباء؛ وفي مجال المياه والمرافق الصحية: تحسين نوعية المياه وكميتها عن طريق الاستخدام والتوزيع الفعالين والعادلين والمستمرين.

١٩٣ - وعلى الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي، ينبغي أن يركز البرنامج التعاوني للأمم المتحدة على الأنشطة القطاعية الرئيسية التالية:

(أ) اعتماد نهج مشترك إزاء التنمية الزراعية في افريقيا، مع التشديد على استراتيجيات البحوث الزراعية الإقليمية وتنمية القطاع الخاص؛

(ب) عقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والمواصلات في افريقيا، مع التشديد على المشاريع المشتركة بين الدول التي تم تحديدها؛

(ج) عقد التنمية الصناعية الثاني لافريقيا، مع التركيز على المشاريع المتعددة الجنسيات التي تم تحديدها في شتى المناطق دون الإقليمية؛

(د) جدول أعمال القرن ٢١، مع التشديد على الاستراتيجية البيئية لافريقيا وعلى الموقف المشترك الافريقي من البيئة والتنمية؛

(هـ) مكافحة الأمراض الوبائية مثل الملاريا والإيدز، وتنسيق برامج التحصين والبحوث.

خامسا - توزيع الموارد واستخدامها الفعال

عوامل التمكين على الصعيد الاقليمي الافريقي

١٩٤ - لقد التزمت البلدان الافريقية، بالفعل، بالتعاون والتكامل الاقتصاديين. إلا أن النجاح في بلوغ هذا الهدف يتطلب اعتماد نهج مرحلي عملي، مع التشديد على تعزيز القدرات الأساسية على الصعيد الوطني، وذلك بمنح أولوية عليا للتعليم والانتاج الزراعي والتخفيف من حدة الفقر والإدارة البيئية، الخ. وينبغي، في نفس الوقت الذي يجري فيه خلق البيئة الاجتماعية والاقتصادية الوطنية المناسبة للتكامل، ترجمة الالتزام السياسي بالتعاون الى عمل ملموس، وخاصة تنسيق السياسات والاستراتيجيات في المجالات التي تشكل أكبر التحديات، مثل البحوث الزراعية ومكافحة الأمراض والإدارة البيئية وترشيد الهيكل المؤسسي الإقليمي. وسيكون التوجه نحو المزيد من التكامل هو التفويض المقدم الحقيقي للمجتمع المدني، وسيتيح إقامة بيئة ممكنة لمنظمي المشاريع الخواص عبر الحدود.

الجدول ٢ - تدفقات الموارد المالية الى افريقيا

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الالتزامات والنفقات الفعلية حسب فئات تدفق الموارد وحسب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة						
المنظمة	الالتزامات			النفقات		
	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
ألف - المساعدة المقدمة في شكل منح						
ادارة خدمات الدعم والادارة من أجل التنمية[أ]	٣٨ ٢٨٦	٣٠ ٧٦٢	٢٩ ٦١٧	٣٠ ٩٩٠	٢٢ ٩١٩	٢٠ ٢٦٥
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الصندوق الأساسي)	٤٢٥ ٤٧٧	٣٦٦ ٦٤٦	٢٩٩ ٧٠١	٣٩٠ ٣٨٠	٣٣٠ ٢٩٩	٢٨٢ ٤٧٠
الصناديق التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٩١ ٩٠٠	١٠٦ ٥٣٨	١١٦ ٠٧٧	٦٠ ٧٨٩	٧٩ ٦٤٩	٧٤ ٩٠٣
مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني	٢١ ٥٥٠	٢٨ ٠٢٥	٢٨ ٥٠٧	٢٠ ٧٨٧	٢٣ ٦٣٧	١٩ ٤٧٤
صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة	٥ ٣٧٠	٦ ٠٤٩	١٠ ٤٥٣	٢ ٠٤٦	٢ ٩٩٠	٤ ٤٠٢
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية	٤٢ ٨٢١	٤٢ ٢٣١	٢٨ ٦١٥	٢٦ ٢٧٥	٤٠ ٤٩٩	٢٧ ٨٢١
المجموع الفرعي	٦٩ ٧٤١	٧٦ ٣٠٥	٦٧ ٥٧٥	٤٩ ١٠٨	٦٧ ١٢٦	٥١ ٦٩٧
منظمات أخرى[ب]	٢٢ ١٥٩	٣٠ ٢٣٣	٤٨ ٥٠٢	١١ ٦٨١	١٢ ٥٢٣	٢٣ ٢٠٦
صندوق الأمم المتحدة للسكان[ج]	٧٨ ٩٥٢	٥٥ ٨٥٦	٧٢ ١٩٤	٦٢ ٠٠١	٤٢ ٢٤٧	٤٣ ٧٤٤
اليونيسيف				٢٣٥ ٥٥٩	٣٠٧ ٥٩٦	٣٢٢ ٣٣١
منظمة العمل الدولية	٤٥ ٧٦١	٤٧ ٥٧٩	٤٤ ٤٩١	٤٥ ٧٦١	٤٧ ٥٧٩	٤٤ ٤٩١
مركز التجارة الدولية	٦ ٥٩٥	٦ ٢٧٦	٣ ٢٣٦	٥ ٥٦٨	٥ ٥٣٩	٢ ٥٠٢
الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية	٥٧٨	٦٥٨	١ ٠٥٩	٥٧٨	٦٥٨	١ ٠٥٩
الأونكتاد[د]	٢٢	٤ ٤٩٤	٦٩٤	١٧	٦٨٤	١ ٩٧١
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٢٧٠ ٩٢٣	٣٠٧ ٥٧٤	٣٨٦ ٧٨٤	٢٨٩ ٩٨١	٢٨٠ ٩١٩	٣٢٧ ٦٧٨
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث	٤٠٥	٣٩٢	٥٢٨	٤٠٥	٣٩٢	٤٤٥
منظمة الصحة العالمية	١٣٦ ٠١٢	١٣٩ ٢٥١	١٣٩ ٢٥١	٩٤ ٩٤٣	١٠٨ ٩٣٨	١٠٨ ٩٣٨
المنظمة العالمية للملكية الفكرية	٥٨٨	٨٤٧	٨١٨	٥٨٨	٨٤٧	٨١٨
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	٢ ٠٢٠	٢ ٣١٢	٤ ٥٩٤	١ ٩٥١	١ ٦٢٣	٢ ٢٠٩
الاتحاد البريدي العالمي	١٩٦	٤٩٧	٧٩٨	١٩٦	٢٢٥	٣٥٧
المنظمة البحرية الدولية[هـ]	٢ ٦٧٦	١ ٤١٢	١ ٠٥٩	٢ ٦٧٦	١ ٤١٢	١ ٠٥٩
المنظمة العالمية للسياحة[و]						
منظمة الطيران المدني الدولي	٣ ١٢٠	٤ ٢٣٥	٣ ٩٥١	١ ٣٦٠	٢ ٣٦٤	١ ٨٨٥
مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	١ ٢٣٥	١ ٠٨٢	٦٣٥	١ ٢٤١	٥٦٧	٥٩٥
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	١ ٣٦٦	١ ٨٢٢	٢ ٨٤٢	١٧٠	٣٧٢	٣٩٦

الالتزامات والنفقات الفعلية حسب فئات تدفق الموارد
وحسب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

المنظمة	الالتزامات			النفقات		
	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
منظمة اليونسكو	٨ ٣٣٠	٨ ١٥٧	٦ ٦٥٠	٤ ٨١٦	٥ ٠٠٥	٣ ٤٦٦
برنامج الأغذية العالمي	٨٤٧ ٠٠٠	١ ١٥٥ ٠٠٠	٦٩٠ ٠٠٠	٨٠٥ ٢٠٩	١ ٠٣٦ ٢٩٩	٩١٦ ٥١٦
منظمة الأغذية والزراعة	١١١ ٤٤٢	١٢٥ ٢٨٧	١٢٤ ٥٢٩	٧٣ ٩٢٧	٨٨ ٦٤٩	٨٠ ٠٨٥
اليونيدو	٢٥ ٧٩٧	٢٥ ٩٥١	٢٩ ٩١٥	١٦ ٨٦١	١٦ ٨٦١	٢٠ ٥٣١
برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات	٤ ٩١٥	٤ ٥٩٩	٣ ٦٩٩	٤ ٠٠٢	٣ ٣٠٢	٢ ١٣٤
اللجنة الاقتصادية لافريقيا	١ ٣٤١	٢ ٦٧٦	٥ ٨٨٢	٣ ١٠٥	٢ ٦٧٦	٥ ٨٨٢
مجموع المساعدة المقدمة في شكل منح	٢ ١٧٤ ٦٧٨	٢ ٤٧٧ ٤٠٨	٢ ٠٣٦ ٦٧٩	٢ ١٨٢ ١٨٢	٢ ٤٥٤ ٧٤٧	٢ ٣١٨ ٤٢٧
باء - القروض التساهلية						
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	١٢٨ ٣٩٦	١١٥ ٧٦٥	١٧٧ ٧٤٤	٩٢ ٩٨٨	٨٧ ١١٦	٩٩ ٣٤٢
المؤسسة الانمائية الدولية	٢ ٨٦٧ ٠٠٠	٣ ٠١٣ ٠٠٠	٢ ١٦٤ ٠٠٠	١ ٩٤٦ ٠٠٠	٢ ٠١٢ ٠٠٠	٢ ١٦٤ ٠٠٠
مجموع القروض التساهلية	٢ ٩٩٥ ٣٩٦	٣ ١٢٨ ٧٦٥	٢ ٣٤١ ٧٤٤	٢ ٠٣٨ ٩٨٨	٢ ٠٩٩ ١١٦	٢ ٢٦٣ ٣٤٢
جيم - القروض						
البنك الدولي للانشاء والتعمير	٢ ٨١٥ ٠٠٠	١ ١٠٩ ٠٠٠	١ ٤٦٧ ٠٠٠	١ ١٩٥ ٠٠٠	٨٦٩ ٠٠٠	٨٤٠ ٠٠٠
الرصيد التراكمي غير الموزع		١١ ٥٨٩ ٠٠٠	١٣ ٦٥٩ ٠٠٠			
المؤسسة المالية الدولية	٣ ٤١٢	١٠ ٥٨٨	٣٢ ١٩٣	٣ ١١٦	٦ ٩٢٦	٢٨ ٢٥١
مجموع القروض	٢ ٨١٨ ٤١٢	١ ١١٩ ٥٨٨	١ ٤٩٩ ١٩٣	١ ١٩٨ ١١٦	٨٧٥ ٩٢٦	٨٦٨ ٢٥١

(أ) ٦٥ في المائة من المبلغ الإجمالي المقدم في إطار ادارة خدمات الدعم والادارة من أجل التنمية ممولة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ولذلك فإن الأرقام الواردة في هذا الجدول محسوبة على أساس ٣٥ في المائة.

(ب) من البرامج الرئيسية الأخرى للصناديق التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي لم تذكر بالتحديد: متطوعو الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية، وصندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، والمجاعة وسوء التغذية، والمؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة للاجئين في افريقيا ذو الصلة باللاجئين، والصندوق الاستئماني لبرنامج العمل الخاص من أجل الادارة والتنظيم في افريقيا.

(ج) انفق في عام ١٩٩٣ مبلغ اضافي تصل قيمته الى ٥,٢ ملايين دولار على الأقل. ووجهت ٣,٩ ملايين دولار للبرامج القطرية، و ١,٣ مليون دولار للبرامج الاقليمية. وهذا المبلغ غير مدرج في سجلات الانفاق لعام ١٩٩٣.

(د) بالنسبة للأرقام المتعلقة بالمبالغ المرصودة في عام ١٩٩٢: خصص الصندوق الاستئماني للبرامج الاقليمية لفترة تتراوح بين خمس وست سنوات.

(هـ) ليس لدى المنظمة البحرية الدولية ميزانية خاصة لأنشطة التعاون التقني، وهي تعتمد تماما على موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعلى شيء من التمويل الثنائي لبرنامجها الخاص بالتعاون التقني يحول الى سنوات أخرى أو الى مشاريع أخرى في بلدان أخرى.

(و) يمول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جميع مشاريع المنظمة العالمية للسياحة.

١٩٥ - يتضمن الجدول ٢ الالتزامات والنفقات (المدفوعات) التي أجرتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى افريقيا بالنسبة للسنوات من ١٩٩١ إلى ١٩٩٣. وهي لا تشمل صندوق النقد الدولي والتزامات اليونيسيف. والالتزامات والنفقات مصنفة حسب ثلاث فئات: المساعدة المقدمة في شكل منح، والقروض التساهلية (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمؤسسة الإنمائية الدولية) والقروض غير التساهلية (البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة المالية الدولية).

١٩٦ - ويمكن أن يلاحظ أن مجموع المدفوعات المقدمة إلى افريقيا من منظومة الأمم المتحدة بلغت ٤١٩ ٥ مليون دولار و ٤٣٠ ٥ مليون دولار و ٤٥٠ ٥ مليون دولار للأعوام ١٩٩١ و ١٩٩٢ و ١٩٩٣، على التوالي. وقد ظل تدفق الموارد هذا ثابتا نسبيا طيلة فترة الثلاث سنوات. وارتفعت حصة المساعدة المقدمة في شكل منح ضمن مجموع المدفوعات، من ٤٠ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٤٣ في المائة في عام ١٩٩٣. وازدادت نسبة القروض التساهلية من ٣٨ إلى ٤٢ في المائة، في حين انخفضت نسبة القروض غير التساهلية من ٢٢ إلى ١٥ في المائة خلال الفترة المستعرضة.

١٩٧ - وافريقيا هي أكبر مستفيد من المساعدة المقدمة في شكل منح من قبل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وفي عام ١٩٩١، استأثرت المساعدة المقدمة في شكل منح إلى افريقيا بنسبة ٥١ في المائة من مجموع المنح الإنمائية البالغة ٢٨٩ ٤ مليون دولار المقدمة من منظومة الأمم المتحدة. وارتفعت هذه النسبة إلى ٥٣,٥ في المائة من مجموع المنح البالغ ٥٨٠ ٤ مليون دولار في عام ١٩٩٢.

١٩٨ - وفيما يتعلق بالكفاءة في دفع المنح، هناك تحسن إجمالي، بيد أن أغلبية من المنظمات أظهرت فجوة لا بأس بها في الدفع كنسبة من الاعتمادات المخصصة. والعوامل التي تفسر هذه الفجوات متنوعة وهي في أكثر الأحيان خاصة بالمؤسسات وبالبلدان المستفيدة. إلا أن هناك بعض العوامل المشتركة التي يمكن طرقها ومن بينها العوامل التالية: التأخيرات في موافقة الحكومات على الخبراء وموظفي المشاريع الذين تقترحهم المؤسسات؛ والمصاعب المتعلقة بتنسيق إنجاز مختلف مدخلات المشاريع؛ وعدم الاستقرار السياسي، والاضطرابات الإجتماعية، والتغييرات في الإجراءات والطرائق المعتمدة في الموافقة على المشاريع وفي تنفيذها؛ وضعف القدرة المحلية في مجال المحاسبة ومراجعة الحسابات؛ وعجز الحكومات المستفيدة عن الوفاء بالاحتياجات النظيرة من التمويل.

١٩٩ - وبلغ مجموع القروض التساهلية المدفوعة خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٣ ما قدره ٢٠٣٩ ٢ مليون دولار و ٠٩٩ ٢ مليون دولار و ٢٦٣ ٢ مليون دولار، مما يشير إلى زيادة بنسبة ١١ في المائة. وقد تمكنت المؤسسة الإنمائية الدولية من تحقيق معدل يبلغ ١٠٠ في المائة من الدفع في عام ١٩٩٣، مظهرة تحسنا كبيرا في كفاءة الدفع. بيد أن التزاماتها بالنسبة لإفريقيا سجلت انخفاضا هاما.

٢٠٠ - وسجل مجموع القروض الملتزم بها والمدفوعة لإفريقيا من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير انخفاضا هاما خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٣. ومن ناحية أخرى، سجل مجموع التزامات المؤسسة المالية الدولية

ومدفوعاتها لإفريقيا زيادة خلال الفترة ذاتها. وبلغ معدل دفع البنك الدولي للإنشاء والتعمير نسبة متوسطة قدرها ٥٩ في المائة خلال فترة الثلاث سنوات المستعرضة. ويعود انخفاض معدل الدفع، أساسا، إلى محدودية القدرة المحلية، وأوجه النقص في تصميم وتنفيذ مشاريع وبرامج الاستثمار، والاختناقات الإجرائية وعدم كفاية الامتثال لمواثيق مراجعة الحسابات.

٢٠١ - ولعل من المعقول أن يفترض أنه ستتواصل خلال عدة سنوات من الآن الاتجاهات المشار إليها أعلاه، والملاحظة في تدفق الموارد إلى افريقيا من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وهذا يعني تدفقا متوسطا للموارد المالية يبلغ ٥,٥ بلايين دولار في السنة، منها نسبة تتراوح بين ٤٠ و ٤٥ في المائة ستمثل مساعدة تقدم في شكل منح إنمائية، وقرابة ٤٠ في المائة في شكل قروض تساهلية، و ١٥ إلى ٢٠ في المائة في شكل قروض غير تساهلية من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة المالية الدولية.

٢٠٢ - وقد ازدادت في السنوات الأخيرة حالات الطوارئ، الطبيعية منها والتي هي من صنع الإنسان، زيادة شديدة في افريقيا. ولذلك دعت الحاجة إلى زيادة الموارد من أجل عمليات الإغاثة. بيد أن احتياجات الطوارئ ينبغي ألا تلبى على حساب الموارد الإنمائية. وينبغي التأكيد على فكرة الإضافة. ولا بد أن تواصل منظومة الأمم المتحدة معالجة هذه المسائل. وينبغي إبراز أهمية الموارد اللازمة للتعاون الإنمائي في مقابل توافرها والحاجة إلى عمليات الطوارئ.

سادسا - التنسيق

٢٠٣ - ولتحقيق الحد الأقصى من أثر أنشطة منظومة الأمم المتحدة بالنسبة لتنفيذ البرنامج الجديد، تدعو الحاجة إلى جهود منسقة تبذلها جميع الكيانات لوضع استراتيجيات مشتركة والاستفادة من الموارد النادرة على نحو فعال. ولذلك ينبغي تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ البرنامج الجديد. وبالإضافة إلى آلية لجنة التنسيق الإدارية المتاحة، التي توفر فرصا تتصف بالكفاءة لتحقيق التنسيق الوثيق، توفر فرقة العمل المشتركة بين الوكالات بشأن افريقيا وفريق الشخصيات الرفيعة المستوى المعني بالتنمية الإفريقية، المنشأ حديثا، منبرين للتنسيق. وإذا ما استفيد على نحو مناسب من الهياكل المذكورة أعلاه، يمكن أن تصبح الخطة على نطاق المنظومة وسيلة مفيدة لنهج تعاوني تتبعه المنظومة في افريقيا.

٢٠٤ - ولأغراض وضع الترتيبات العملية من أجل العمل في هذا المجال، سوف تعين، لكل مجال ذي أولوية وكالة رائدة تقوم بتنسيق أعمال منظومة الأمم المتحدة في ذلك المجال ذي الأولوية بالذات. وسيعمل عدد من الوكالات التعاونية الأساسية مع الوكالة الرائدة من أجل تحقيق الأهداف. وستقدم الوكالة الرائدة تقرير حالة بشأن الموضوع المحدد لها كل سنة. وبغية تسهيل التنسيق، ستضع الوكالة الرائدة، بالتشاور مع الوكالات المتعاونة، ترتيبات مناسبة للتشاور.

سابعا - استعراض ورصد تنفيذ الخطة على نطاق المنظومة

٢٠٥ - ستشكل ضرورة رصد وتقييم الإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة بشأن افريقيا، وتقديم التقارير إلى الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة، جانبا هاما من جوانب الخطة على نطاق المنظومة. ومما يكمل ذلك قيام مؤسسات الأمم المتحدة بتقديم تقارير مستقلة إلى هيئات إدارتها وفقا لترتيباتها المكرسة.

٢٠٦ - وقد تمثلت الصعوبة التي صودفت أثناء الاستعراض الأخير لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا في أن مؤسسات الأمم المتحدة لم تكن مهيأة لتقديم التقارير عن أنشطتها الإضافية بالنسبة لإفريقيا. ولم ييسر ذلك قياس انجازاتها التي تحققت إضافة إلى ولايتها العادية، فلم تعط بالتالي صورة واضحة عن جهودها الإضافية.

٢٠٧ - والصلة الوثيقة بين رصد الخطة على نطاق المنظومة ورصد البرنامج الجديد هي مزية من المزايا، نظرا لدور التنسيق الذي تقوم به إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة التابعة للأمانة العامة وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات بشأن افريقيا. ويستطيع هذان الكيانان أن يجعلا تقديم التقارير أكثر تركيزا ويكيفاه وفقا لحاجات وأهداف الهيئة الحكومية الدولية التي سيرسل التقرير إليها.

الحواشي

(١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة، الملحق رقم ٢ (A/S-13/16)، الفرع ثالثا.

(٢) E/AC.51/1992/5.

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والأربعون، الملحق رقم ٤٩، القرار ١٥١/٤٦، المرفق، الفرع ثانيا.

(٤) الوثائق ذات الصلة التي يمكن الرجوع إليها بشأن هذه المسألة هي E/AC.51/1991/CRP.1، و E/AC.51/1992/L.5/Add.34/Rev.1 و E/AC.51/1992/5.

(٥) E/ECA/CM.19/3.

(٦) A/46/651، المرفق.

(٧) E/CONF.84/PC/13، المرفق الثاني.

(٨) تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم، نيروبي، ١٥ - ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.85.IV.10)، الفصل الأول، الفرع ألف.

(٩) A/S-11/14، المرفق الأول.

(١٠) انظر A/43/430.

(١١) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه، مار دل بلاتا، ١٤ - ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٧ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.77.II.A.12)، الفصل الأول.

(١٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٠، الملحق رقم ١٣ (E/1990/42)، الفصل الرابع، القرار ٦٨٣ (د- ٢٥)، المرفق.

(١٣) على سبيل المثال إعلان وخطة عمل كامبالا لعام ١٩٨٩ من أجل التنمية المستدامة في افريقيا، وإعلان باماكو لعام ١٩٩١ من أجل التنمية المستدامة، والموقف الإفريقي المشترك من البيئة والتنمية، والسياسة والأولويات البرنامجية الجديدة للمؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالتنمية.

- - - - -